

No. 16908

---

## MULTILATERAL

**Convention for the protection of the Mediterranean Sea against pollution (with annex and Protocol for the prevention of pollution of the Mediterranean Sea by dumping from ships and aircraft and Protocol concerning co-operation in combating pollution of the Mediterranean Sea by oil and other harmful substances in cases of emergency). Concluded at Barcelona on 16 February 1976**

*Authentic texts: Arabic, English, French and Spanish.  
Registered by Spain on 14 August 1978.*

---

## MULTILATÉRAL

**Convention pour la protection de la mer Méditerranée contre la pollution (avec annexe et Protocole relatif à la prévention de la pollution de la mer Méditerranée par les opérations d'immersion effectuées par les navires et aéronefs et Protocole relatif à la coopération en matière de lutte contre la pollution de la mer Méditerranée par les hydrocarbures et autres substances nuisibles en cas de situation critique). Conclue à Barcelone le 16 février 1976**

*Textes authentiques : arabe, anglais, français et espagnol.  
Enregistrée par l'Espagne le 14 août 1978.*

- ٤ - على الأطراف في النزاع أن تقدم كافة التسهيلات اللازمة لسير الاجراءات بصورة فعالة .
- ٥ - لا يحول غياب أو تخلف طرف من الأطراف في النزاع دون سير الاجراءات .

### المادة السابعة

- ١ - يكون قرار محكمة التحكيم سببا . ويكون كذلك نهائيا وملزما للأطراف في النزاع .
- ٢ - في حالة نشوء أى نزاع بين الأطراف بشأن تفسير القرار أو تنفيذه ، يجوز لأكثر الأطراف اهتماما احالة النزاع الى محكمة التحكيم التي أصدرت القرار أو اذا تعذرت احالته الى هذه المحكمة فيجوز احالته الى محكمة تحكيم أخرى تشكل لهذا الغرض على النحو ذاته الذي شكلت به المحكمة الاولى .

### المادة الثامنة

للجماعة الاقتصادية الأوروبية أو أى تجمع اقتصادى اقليمى أشير اليه في الفقرة ٢٤ من هذه الاتفاقية ، شأن أى طرف متعاقد في الاتفاقية ، الحق في المشول كطرف مدع أو مدعى عليه أمام محكمة التحكيم .

### المادة الرابعة

- ١ - في حالة عدم تعيين رئيس محكمة التحكيم خلال شهرين من تعيين الحكم الثاني ، يقوم الأمين العام للأمم المتحدة بناءً على طلب أكثر الطرفين اهتماماً بتعيينه خلال فترة أخرى مدتها شهران .
- ٢ - إذا لم يعين أحد الأطراف في النزاع حكماً خلال شهرين من تلقي الطلب ، للطرف الآخر أن يخطر الأمين العام للأمم المتحدة ، الذي عليه أن يعين رئيس محكمة التحكيم خلال فترة أخرى مدتها شهران . ولدى تعيين رئيس محكمة التحكيم عليه أن يطلب إلى الطرف الذي لم يعين حكماً بالقيام بذلك خلال شهرين . وبعد انقضاء هذه المهلة ، عليه إخطار الأمين العام للأمم المتحدة الذي يقوم بتنفيذ هذا التعيين خلال فترة أخرى مدتها شهران .

### المادة الخامسة

- ١ - تقضى محكمة التحكيم وفقاً لقواعد القانون الدولي ، وبوجه ، خصاص، وفقاً لقواعد هذه الاتفاقية والبروتوكولات المعنية .
- ٢ - على أي محكمة تحكيم تنشأ بمقتضى أحكام هذا الملحق أن تضع نظاماً داخلياً لها .

### المادة السادسة

- ١ - تتخذ قرارات محكمة التحكيم بالنسبة للإجراءات والموضوع ، بأغلبية أصوات أعضائها .
- ٢ - للمحكمة أن تتخذ كافة التدابير المناسبة لاثبات الوقائع . ويجوز لها ، بناءً على طلب أحد الأطراف ، التوصية باتخاذ إجراءات الوقاية المؤقتة .
- ٣ - إذا وجهت طلبات تتعلق بموضوعات مطابقة أو مشابهة إلى محكمتين للتحكيم أو أكثر انشئت بمقتضى أحكام هذا الملحق ، يجوز لها أن تخطر بعضها البعض الآخر بالإجراءات المتبعة لاثبات الوقائع وأخذها في الحسبان في المكان الامكان .

## الملحق ( ١ )

### التحكيم

#### المادة الأولى

تتخذ اجراءات التحكيم وفقا لأحكام هذا الملحق مالم تتفق أطراف النزاع على خلاف ذلك .

#### المادة الثانية

١ - بناء على طلب يوجهه طرف من الأطراف المتعاقدة الى طرف متعاقد آخر وفقا لأحكام الفقرة ٢ أو الفقرة ٣ من المادة ٢٢ من الاتفاقية ، تشكل محكمة تحكيم . ويذكر في طلب التحكيم موضوع الطلب ، بما في ذلك ، وبوجه خاص ، مواد الاتفاقية أو البروتوكولات التي يكون تفسيرها أو تطبيقها موضوع النزاع .

٢ - يخطر الطرف المدعى المنظمة بأنه طالب بتشكيل محكمة تحكيم ، مينا اسم الطرف الآخر في النزاع ، ومواد الاتفاقية أو البروتوكولات التي يرى أن تفسيرها أو تطبيقها موضوع النزاع . وتحيل المنظمة المعلومات التي تتلقاها على هذا النحو الى جميع الأطراف المتعاقدة في الاتفاقية .

#### المادة الثالثة

تشكل محكمة التحكيم من ثلاثة أعضاء : يعين كل طرف في النزاع حكما ، ويختار الحكمان المعينان على هذا النحو ، بالاتفاق المشترك ، الحكم الثالث الذي يرأس المحكمة . ولا يجوز أن يكون الحكم الأخير من مواطني أحد الاطراف في النزاع ولا أن يكون مكان اقامته الاعتيادية في أراضي أحد هذه الأطراف أو يكون مستخدما في أى منها ولا أن يكون قد عالج القضية بأى صفة أخرى .

٥ - اذا أصبح أى طرف من الأطراف المتعاقدة ، عند انسحابه ممن بروتوكول ما ، غير طرف في أى من بروتوكولات الاتفاقية ، يعتبر منسحباً كذلك من هذه الاتفاقية .

### المادة التاسعة والعشرون

#### مسؤوليات أمانة الأيـــــــداع

١ - تحيط أمانة الأيداع الاطراف المتعاقدة وأى طرف آخر مشار اليه في المادة ٢٤ وكذلك المنظمة :

( أ ) بالتوقيع على هذه الاتفاقية وأى بروتوكول متعلق بها وإيداع وثائق المصادقة أو القبول أو الموافقة أو الانضمام وذلك وفقاً للمواد ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ .

( ب ) بتاريخ نفاذ الاتفاقية وأى من البروتوكولات ، وذلك وفقاً لأحكام المادة ٢٧ .  
( ج ) باخطارات الانسحاب المقدمة وفقاً للمادة ٢٨ .

( د ) بالتعديلات التي يتم اعتمادها فيما يتعلق بالاتفاقية وأى ممن البروتوكولات وبقبولها من الاطراف المتعاقدة وبتاريخ نفاذ هذه التعديلات وفقاً لأحكام المادة ١٦ .

( هـ ) باعتماد أية ملاحق جديدة وتعديل أى من الملاحق وفقاً للمادة ١٧ .  
( و ) بصدور تصريحات تسلم بالزامية تطبيق اجراء التحكيم المنصوص عليه في الفقرة ٣ من المادة ٢٢ .

٢ - يودع أصل هذه الاتفاقية وأى بروتوكول لها لدى أمانة الأيداع ، وهى حكومة أسبانيا ، التي عليها أن ترسل صوراً مصدقة منها الى الاطراف المتعاقدة والى المنظمة والى الامين العام للأمم المتحدة ، لتسجيلها ونشرها وفقاً للمادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة .

واشهاداً على ذلك ، قام الموقعون أدناه ، المفوضون بذلك رسمياً من حكوماتهم بالتوقيع على هذه الاتفاقية .

حرر في برشلونة في ١٦ فبراير ١٩٧٦ ، في نسخة واحدة باللغات الاسبانية والانجليزية والعربية والفرنسية . وتعتبر النصوص الأربعة متساوية في الحجية .

## المادة السابعة والعشرون

### النفاذ

- ١ - تصبح هذه الاتفاقية نافذة في الموعد ذاته الذي يصبح فيه أول بروتوكول نافذ المفعول .
- ٢ - تصبح هذه الاتفاقية نافذة أيضا بالنسبة للدول وللمجموعة الاقتصادية ولأية مجموعة اقتصادية اقليمية اقليمية أشير اليها اذا استوفت الشروط الرسمية لتصبح أطرافا متعاقدة في أي بروتوكول آخر لم يصبح بعد نافذ المفعول .
- ٣ - يصبح أي من البروتوكولات الملحقة في هذه الاتفاقية ، مالم ينص على خلاف ذلك في مثل ذلك البروتوكول ، نافذ المفعول في اليوم الثلاثين الذي يلي تاريخ ايداع مالا يقل عن ستة وثائق تصديق أو قبول أو موافقة من الاطراف المشار اليها في المادة ٢٤ أو انضمام هذه الاطراف الي مثل ذلك البروتوكول .
- ٤ - من ثم ، تصبح هذه الاتفاقية وأي من البروتوكولات نافذة بالنسبة لأية دولة وبالنسبة للجماعة الاقتصادية الاوروبية ولأي تجمع اقتصادي أشير اليه في المادة ٢٤ ، في اليوم الثلاثين الذي يلي تاريخ ايداع وثائق التصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام .

## المادة الثامنة والعشرون

### الانسحاب

- ١ - يجوز لأي طرف من الاطراف المتعاقدة ، في أي وقت من الأوقات بمسند انقضاء ثلاث سنوات من تاريخ نفاذ هذه الاتفاقية ، أن ينسحب من الاتفاقية بتقديم اخطار كتابي بالانسحاب .
- ٢ - مالم ينص على خلاف ذلك في أي بروتوكول من هذه الاتفاقية ، يجوز لأي طرف، في أي وقت من الأوقات ، بعد انقضاء ثلاث سنوات من تاريخ نفاذ مثل هذا البروتوكول ، أن ينسحب منه بتقديم اخطار كتابي بالانسحاب .
- ٣ - يصبح الانسحاب نافذا بعد ٩٠ يوما من تاريخ تلقي أمانة الايداع اخطار الانسحاب .
- ٤ - اذا انسحب أي طرف من الأطراف المتعاقدة من هذه الاتفاقية يعتبر كذلك منسحبا من أي بروتوكول كان طرفا فيه .

الطوارئ ، للتوقيع عليها في برشلونة في فبراير ١٩٧٦ وفي مدريد بهين ١٧ فبراير ١٩٧٦ و ١٦ فبراير ١٩٧٧ ، من جانب أية دولة دعيت للاشتراك في مؤتمر المفوضين للدول الساحلية في اقليم البحر الأبيض المتوسط بشأن حماية البحر الأبيض المتوسط ، الذي تم انعقاده في برشلونة من ٢ الى ١٦ فبراير ١٩٧٦ ومن أية دولة لها حق التوقيع على أى بروتوكول بمقتضى أحكام مثل ذلك البروتوكول وتفتح كذلك ، حتى التاريخ ذاته ، للتوقيع من جانب الجماعة الاقتصادية الأوروبية ومن جانب أى تجمع اقتصادى اقليمي مشابه يكون عضو واحد منه على الأقل من الدول الساحلية في منطقة البحر الابيض المتوسط ويكون له حق ممارسة اختصاصات تدخل ضمن المجالات التي تشتمل عليها هذه الاتفاقية وأى من البروتوكولات المتعلقة بها .

### المادة الخامسة والعشرون

#### المصادقة أو القبول أو الموافقة

تخضع هذه الاتفاقية وأى بروتوكول ملحق بها للمصادقة أو القبول أو الموافقة . وتودع وثائق المصادقة أو القبول أو الموافقة لدى حكومة اسبانيا التي ستضطلع بمهام أمانة الإيداع .

### المادة السادسة والعشرون

#### الانضمام

١ - اعتبارا من ١٧ فبراير ١٩٧٧ ، تفتح الاتفاقية الحالية والبروتوكول الخاص بحماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث الناتج عن تصريف النفايات من السفن والطائرات ، والبروتوكول الخاص بالتعاون في مكافحة تلوث البحر الأبيض المتوسط بالنفط وغير ذلك من المواد الضارة في حالات الطوارئ ، لانضمام الدول والجماعة الاقتصادية الأوروبية وأى تجمع آخر أشير اليه في المادة ٢٤ .

٢ - بعد نفاذ الاتفاقية وأى من البروتوكولات ، يجوز لأية دولة لم يشر اليها في المادة ٢٤ ، أن تنضم لهذه الاتفاقية ولأى من البروتوكولات بعد موافقة ثلاثة أطراف المتعاقدة في البروتوكول المعني .

٣ - تودع وثائق الانضمام لدى أمانة الإيداع .

## المادة الثانية والعشرون

### تسوية النزاعات

- ١ - في حالة قيام نزاع بين الاطراف المتعاقدة حول تفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية أو البروتوكولات ، تسعى هذه الاطراف الى الوصول الى تسوية لهذا النزاع بالتفاوض أو بأى أسلوب سلمي آخر ، حسب اختيارها .
- ٢ - اذا عجزت الاطراف المعنية عن تسوية خلافاتها بالأساليب المنصوص عليها في الفقرة السابقة يرفع النزاع ، بالاتفاق العام ، الى التحكيم وفقا للشروط المنصوص عليها في الملحق "أ" بهذه الاتفاقية .
- ٣ - وعلى الرغم من ذلك ، يجوز للاطراف المتعاقدة أن تصرح في أى وقت ، بأنهاء بذات تريحها هذا ، وبدون حاجة الى اتفاق خاص ، بالنسبة لأى طرف آخر يقبل الالتزام ذاته ، تقبل الالتزام الجبرى بتطبيق اجراء التحكيم وذلك تمشيا مع نصوص الملحق "أ" ويبلغ مثل هذا التصريح كتابة الى أمانة الايداع التي تقوم بدورها بإبلاغه الى الاطراف الاخرى .

## المادة الثالثة والعشرون

### العلاقة بين الاتفاقية والبروتوكولات

- ١ - لا يجوز لأحد أن يصبح طرفا متعاقدا في هذه الاتفاقية مالم يصبح ، في الوقت ذاته ، طرفا متعاقدا في واحد من البروتوكولات على الأقل . ولا يجوز لأى طرف من الاطراف أن يصبح طرفا متعاقدا في بروتوكول ما مالم يكن أو يصبح ، في الوقت ذاته ، طرفا متعاقدا في هذه الاتفاقية .
- ٢ - لا يعتبر أى بروتوكول لهذه الاتفاقية ملزما سوى بالنسبة للاطراف المتعاقدة في البروتوكول قيد النظر .
- ٣ - الاطراف المتعاقدة في بروتوكول ما ، هي وحدها التي لها حق اتخاذ القرارات فيما يتعلق بالبروتوكول بالنسبة لتطبيق المواد ١٤ و ١٦ و ١٧ من هذه الاتفاقية .

## المادة الرابعة والعشرون

### التوقيع

تفتح هذه الاتفاقية والبروتوكول الخاص بالوقاية من تلوث البحر الأبيض المتوسط من تصريف نفايات السفن والطائرات والبروتوكول الخاص بالتعاون في مكافحة التلوث في البحر الأبيض المتوسط بالزيت وغير ذلك من المواد الضارة في حالات



### المادة الثامنة العشرة

#### النظام الداخلي والقواعد المالية

١ - تعتمد الاطراف المتعاقدة نظاما داخليا لاجتماعاتها وموتمراتها المنصوص عليها في المواد ١٤ و ١٥ و ١٦ الواردة فيما تقدم .

٢ - تعتمد الاطراف المتعاقدة قواعد مالية يتم اعدادها بالتشاور مع المنظمة ، بصورة خاصة لتحديد مساهماتها المالية .

### المادة التاسعة العشرة

#### ممارسة خاصة لحق التصويت

تمارس الجماعة الاقتصادية الأوروبية وأى مجموعة اقتصادية اقليمية نصت عليها المادة الرابعة والعشرون من هذه الاتفاقية ، حقها في التصويت ، ضمن نطاق اختصاصها ، بعدد من الاصوات يعادل عدد دولها الاعضاء التي هي أطراف متعاقدة في الاتفاقية الحالية وفي واحد أو أكثر من البروتوكولات . ولا تمارس الجماعة الاقتصادية الأوروبية ولا أى من التجمعات المشار اليها فيما تقدم حقها في التصويت في الحالات التي تمارس فيها دولها الاعضاء المعنية هذا الحق والعكس صحيح .

### المادة العشرون

#### التقارير

تقوم الاطراف المتعاقدة برفع تقارير الى المنظمة بشأن التدابير المتخذة لتطبيق هذه الاتفاقية والبروتوكولات التي هي أطراف فيها ، وذلك على النحو الذى تقرره الأطراف المتعاقدة في اجتماعاتها وفي الفترات التي تحددها فيها .

### المادة الحادية والعشرون

#### تتبع الالتزام

تتمهد الأطراف المتعاقدة بأن تتعاون في وضع الاجراءات التي تكفل لها تتبع تطبيق هذه الاتفاقية والبروتوكولات .

### المادة السابعة العشرة

#### الملاحق وتعديلات الملاحق

- ١ - تشكل ملاحق هذه الاتفاقية أو ملاحق أى بروتوكول جزءاً لا يتجزأ من الاتفاقية أو من مثل هذا البروتوكول ، حسب الحالة .
- ٢ - ما لم ينص على خلاف ذلك في أى بروتوكول ، يطبق الاجراء التالي لاعتماد ونفاذ أية تعديلات لملاحق هذه الاتفاقية أو لأى بروتوكول ، باستثناء تعديلات الملحق الخاص بالتحكيم :
  - (١) لأى طرف متعاقد أن يقترح ادخال تعديلات على ملاحق هذه الاتفاقية والبروتوكولات في الاجتماعات المنصوص عليها في المادة ١٤ .
  - (٢) تعتمد مثل هذه التعديلات بأغلبية ثلاثة أرباع أصوات الأطراف المتعاقدة في الوثيقة قيد النظر .
  - (٣) تقوم أمانة الايداع ، دون تأخير ، باخطار جميع الاطراف المتعاقدة بالتعديلات المعتمدة على هذا النحو .
  - (٤) اذا تعذر على أى طرف متعاقد الموافقة على تعديل ملاحق هذه الاتفاقية أو أى بروتوكول ، عليه أن يخطر أمانة الايداع بذلك كتابة خلال مهلة تحددها الاطراف المتعاقدة عند اعتمادها التعديلات .
  - (٥) على أمانة الايداع أن تتقدم دون أى تأخير ، بإبلاغ جميع الاطراف المتعاقدة بأى اخطار يتم استلامه وفقاً للفقرة الفرعية السابقة .
  - (٦) عند انقضاء الفترة المشار اليها في الفقرة الفرعية (٤) الواردة فيما تقدم يصبح تعديل الملحق نافذاً بالنسبة لجميع الاطراف المتعاقدة في هذه الاتفاقية أو البروتوكول المعني . التي لم تتقدم بأى اخطار وفقاً لأحكام تلك الفقرة الفرعية .
- ٣ - يخضع اعتماد ونفاذ أى ملحق جديد لهذه الاتفاقية أو لأى بروتوكول للاجراء ذاته المعمول به لاعتماد ونفاذ أى تعديل لأى ملحق وفقاً لأحكام الفقرة ٢ من هذه المادة . إلا أنه في حالة وجود تعديل للاتفاقية أو البروتوكول المعني فلن يصبح الملحق الجديد نافذاً الى أن يصبح تعديل الاتفاقية أو البروتوكول المعني نافذاً .
- ٤ - تعتبر التعديلات التي تدخل على الملحق الخاص بالتحكيم بمثابة تعديلات لهذه الاتفاقية ، ويتعين اقتراحها واعتمادها وفقاً للاجراءات المنصوص عليها في المادة ١٦ الواردة فيما تقدم .

- ٢ - تدعو المنظمة ، بناءً على طلب يتقدم به ثلثا الاطراف المتعاقدة ، السى عقد مؤتمر دبلوماسي لاعتماد بروتوكولات اضافية .
- ٣ - الى حين نفاذ هذه الاتفاقية ، للمنظمة ، بعد التشاور مع الاطراف الموقعة عليها ، أن تدعو الى عقد مؤتمر دبلوماسي لاعتماد بروتوكولات اضافية .

### المادة السادسة العشرة

#### تعديل الاتفاقية أو البروتوكولات

- ١ - يجوز لأى طرف من الأطراف المتعاقدة في هذه الاتفاقية أن يقترح ادخال تعديلات على الاتفاقية . وتعتمد التعديلات من قبل مؤتمر دبلوماسي تدعو المنظمة الى عقده ، بناءً على طلب ثلثي الأطراف المتعاقدة .
- ٢ - يجوز لأى طرف من الأطراف المتعاقدة في هذه الاتفاقية أن يقترح ادخال تعديلات على أى بروتوكول . وتعتمد مثل تلك التعديلات من مؤتمر دبلوماسي تدعو المنظمة الى عقده ، بناءً على طلب ثلثي الأطراف المتعاقدة في البروتوكول المعني .
- ٣ - تعتمد التعديلات على هذه الاتفاقية بأغلبية ثلاثة أرباع أصوات الأطراف المتعاقدة في هذه الاتفاقية الممثلة في المؤتمر الدبلوماسي وتحيلها أمانة الايداع للموافقة من جميع الأطراف المتعاقدة في هذه الاتفاقية . وتعتمد التعديلات على أى بروتوكول بأغلبية ثلاثة أرباع أصوات الاطراف المتعاقدة في مثل هذا البروتوكول الممثلة في المؤتمر الدبلوماسي وتحيلها أمانة الايداع ، للموافقة من جميع الأطراف المتعاقدة في مثل هذا البروتوكول .
- ٤ - يتم الابلاغ بقبول التعديلات كتابة الى أمانة الايداع وتصبح التعديلات التي تعتمد بمقتضى الفقرة ٣ من هذه المادة نافذة المفعول بين الاطراف المتعاقدة التي توافق على مثل هذه التعديلات في اليوم الثلاثين الذى يلبي وصول اخطار بالقبول الى أمانة الايداع مما لا يقل عن ثلاثة أرباع الاطراف المتعاقدة في هذه الاتفاقية أو في البروتوكول المعني حسب الحالة .
- ٥ - بعد نفاذ أى تعديل على هذه الاتفاقية أو على أى بروتوكول يصبح أى طرف متعاقداً جديداً في هذه الاتفاقية أو مثل هذا البروتوكول طرفاً متعاقداً في الوثيقة المعدلة .

المادة الرابعة العشرة  
اجتماعات الأطراف المتعاقدة

- ١ - تعقد الأطراف المتعاقدة اجتماعات عادية مرة كل عامين ، كما تعقد اجتماعات استثنائية في أي وقت آخر تراه ضروريا ، وذلك بناء على طلب المنظمة أو أي طرف من الاطراف المتعاقدة ، شريطة أن تلقى مثل هذه الطلبات تأييدا من طرفين متعاقدين على الاقل .
- ٢ - تستعرض اجتماعات الأطراف المتعاقدة بصورة متواصلة أمر تنفيذ هذه الاتفاقية والبروتوكولات ، وبصورة خاصة :
- ( أ ) اجراء استعراض عام لعمليات الجرد التي تضطلع بها الاطراف المتعاقدة والهيئات الدولية المختصة بشأن حالة التلوث البحري وآثارها على منطقة البحر الابيض المتوسط .
- ( ب ) النظر في التقارير التي ترفعها الأطراف المتعاقدة وفقا للمادة ٣٠ .
- ( ج ) اعتماد ملاحق هذه الاتفاقية وملاحق البروتوكولات ، ومراجعتها وتعديلها عند الحاجة ، وفقا للاجراءات المنصوص عليها في المادة ١٧ .
- ( د ) تقديم توصيات بشأن اعتماد أية بروتوكولات اضافية أو أية تعديلات لهذذه الاتفاقية أو البروتوكولات ، وفقا لأحكام المادتين ١٥ و ١٦ .
- ( هـ ) تشكيل فرق تجهيز ، حسب الحاجة ، للنظر في أية مسائل تتعلق بهذذه الاتفاقية والبروتوكولات والملاحق .
- ( و ) دراسة وأتخاذ أية اجراءات اضافية قد تدعو الحاجة اليها لتحقيق أغراض هذه الاتفاقية والبروتوكولات .

المادة الخامسة العشرة  
اعتماد بروتوكولات اضافية

- ١ - للأطراف المتعاقدة ، أن تعتمد ، في مؤتمر دبلوماسي ، بروتوكولات اضافية لهذذه الاتفاقية ، طبقا للفقرة الثانية من المادة الرابعة .

### المادة الثانية العشرة

#### المسؤولية القانونية والتعويض عن الأضرار

تتعهد الاطراف المتعاقدة بالتعاون ، في أقرب وقت ممكن ، في صياغة واتخاذ الاجراءات المناسبة المتعلقة بتحديد المسؤولية القانونية والتعويض عن الأضرار الناجمة عن تلوث البيئة البحرية بسبب خرق أحكام هذه الاتفاقية والبروتوكولات المعمول بها .

### المادة الثالثة العشرة

#### الترتيبات التنظيمية

تعيّن الأطراف المتعاقدة برنامج الأمم المتحدة للبيئة للاضطلاع بمسؤولية تنفيذ وظائف الامانة التالية :

( ١ ) الدعوة الى اجتماعات الأطراف المتعاقدة والمؤتمرات ، المنصوص عليها في المواد ١٤ و ١٥ و ١٦ ، والاعداد لها .

( ٢ ) احاطة الأطراف المتعاقدة بالاطار والتقارير وغيرها من المعلومات التي يتم استلامها وفقا للمواد ٣ و ٩ و ٢٠ .

( ٣ ) النظر في الاستفسارات والمعلومات الواردة من الأطراف المتعاقدة ، والتشاور معها بشأن المسائل المتعلقة بهذه الاتفاقية والبروتوكولات والملاحق الملحقة بها .

( ٤ ) مباشرة الوظائف التي تعهد اليها بمقتضى بروتوكولات هذه الاتفاقية .

( ٥ ) مباشرة أية وظائف أخرى تسندها اليها الأطراف المتعاقدة .

( ٦ ) تأمين التنسيق الضروري مع الهيئات الدولية الاخرى التي تعتبرها الأطراف المتعاقدة مختصة ، وبصورة خاصة ، القيام بوضع الترتيبات الادارية ، كلما نشأت الحاجة اليها ، من أجل مباشرة وظائف الامانة على نحو فعال .

ثنائية أو متعددة الاطراف كلما كان ذلك مناسباً ، من أجل الرصد الدائب للتلوث في منطقة البحر الابيض المتوسط . كما عليها أن تسمى الى احداث نظام للرصد الدائب للتلوث في هذه المنطقة .

٢ - ولهذا الغرض ، تسمى الاطراف المتعاقدة السلطات المختصة المسؤولة عن الرصد الدائب للتلوث في المناطق الخاضعة لسيادتها الوطنية ، وأن تشترك ما أمكن ذلك عملياً ، في الترتيبات الدولية للرصد الدائب في المناطق الخارجة عن نطاق ولايتها الوطنية .

٣ - تتعهد الاطراف المتعاقدة بأن تتعاون في صياغة أية ملاحق قد تدعو الحاجة اليها بالنسبة لهذه الاتفاقية واعتمادها وتنفيذها ، بغية وضع اجراءات وأنماط مشتركة للرصد الدائب للتلوث .

### المادة الحادية عشرة

#### التعاون العلمي والتقني

١ - تحقيقاً لأغراض هذه الاتفاقية ، تتعهد الاطراف المتعاقدة ما أمكن ذلك بالتعاون ، سواء مباشرة أم عندما يكون ذلك ملائماً ، من خلال المنظمات الاقليمية المختصة أو المنظمات الدولية الاخرى في مجالي العلم والتقنية ، وتبادل البيانات وغيرها من المعلومات العلمية .

٢ - تحقيقاً لأغراض هذه الاتفاقية ، تتعهد الاطراف المتعاقدة ، ما أمكن ذلك ، بتطوير وتنسيق برامجها الوطنية للبحوث المتعلقة بجميع أنواع التلوث البحري في منطقة البحر الابيض المتوسط وبالتعاون في اعداد وتحقيق برامج اقليمية وبرامج دولية أخرى للبحوث .

٣ - تتعهد الاطراف المتعاقدة بالتعاون في توفير المعونة الفنية وغيرها من المعونة الممكنة الاخرى في المجالات المتعلقة بالتلوث البحري في منطقة البحر الابيض المتوسط ، مع اسناد الاولوية للاحتياجات الخاصة في البلدان النامية في اقليم البحر الأبيض المتوسط .

### المادة السابعة

التلوث الناجم عن عمليات كشف الأفريز القارى وقاع البحر

وطبقات تربته الجوفية واستغلالها

تتخذ الاطراف المتعاقدة كافة التدابير المناسبة لوقاية منطقة البحر الابيض المتوسط من التلوث الناجم عن عمليات كشف واستغلال الأفريز القارى وقاع البحر وطبقات تربته الجوفية ، والعمل على التخفيف من حدة هذا التلوث ومكافحته .

### المادة الثامنة

التلوث من مصادر برية

تتخذ الاطراف المتعاقدة كافة التدابير المناسبة لوقاية منطقة البحر الابيض المتوسط من التلوث الناجم عن التصريف من الانهار أو المنشآت الساحلية أو التساقط ، أو الناتجة عن أمة مصادر برية واقعة ضمن حدود أراضيها ، والعمل على التخفيف من حدة هذا التلوث ومكافحته .

### المادة التاسعة

التعاون في معالجة حالات التلوث الطارئة

١ - تتعاون الاطراف المتعاقدة في اتخاذ الاجراءات الضرورية لمعالجة حالات التلوث الطارئة في منطقة البحر الابيض المتوسط ، مهما كانت أسبابها ، والحد من التلف الناجم عن ذلك أو ازالته .

٢ - يقوم أى طرف متعاقد ، عند علمه بأى حالة تلوث طارئة في منطقة البحر الابيض المتوسط ، دون ابطاء ، باخطار المنظمة وكذا ، اما من خلال المنظمة أو بصورة مباشرة ، أى طرف من الاطراف المتعاقدة ، يحتمل أن يتأثر بمثل تلك الحالة الطارئة .

### المادة العاشرة

الرصد الدائب للتلوث

١ - تسعى الاطراف المتعاقدة بالتعاون الوثيق مع الهيئات الدولية التي تعتبرها مختصة الى اعداد برامج تكميلية أو مشتركة ، بما في ذلك برامج

### المادة الرابعة

#### تعهدات عامة

- ١ - تتخذ الاطراف المتعاقدة ، سواء منفردة أم مشتركة ، كافة التدابير المناسبة ، وفقا لأحكام هذه الاتفاقية والبروتوكولات المعمول بها ، مما هي أطراف فيها ، وذلك بغية وقاية منطقة البحر الابيض المتوسط من التلوث والتخفيف من حدته ومكافحته وحماية البيئة في المنطقة وتحسينها .
- ٢ - تتعاون الاطراف المتعاقدة في صياغة واعتماد بروتوكولات بالاضافة الى البروتوكولات المفتوحة للتوقيع عليها في الوقت ذاته الذي تفتح فيه هذه الاتفاقية للتوقيع عليها ، تبين فيها التدابير والاجراءات والأنماط التي يتم الاتفاق عليها لتحقيق هذه الاتفاقية .
- ٣ - تتعهد الأطراف المتعاقدة كذلك بتعزيز التدابير المتعلقة بحماية البيئة البحرية من جميع أنواع التلوث ومصادره في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، وذلك ضمن اطار الهيئات الدولية التي تعتبرها الاطراف المتعاقدة من الاختصاص ذاته .

### المادة الخامسة

#### التلوث الناجم عن تصريف النفايات من

#### السفن والطائرات

تتخذ الاطراف المتعاقدة كلفة التدابير المناسبة لوقاية منطقة البحر الأبيض المتوسط من التلوث الناجم عن تصريف النفايات من السفن والطائرات ، والتخفيف من حدته .

### المادة السادسة

#### التلوث الناجم عن السفن

تتخذ الاطراف المتعاقدة كافة التدابير التي تتوافق والقانون الدولي لوقاية منطقة البحر الابيض المتوسط من التلوث الناجم عن عمليات التصريف من السفن والتخفيف من حدة هذا التلوث ومكافحته ، كما تعمل على ضمان الانجاز الفعال ، في هذه المنطقة ، للقواعد المعترف بها عموما على المستوى الدولي فيما يتعلق بتتبع هذا النوع من التلوث في المنطقة المذكورة .



٢ - لتشمل منطقة البحر الأبيض المتوسط ، المياه الداخلية للأطراف المتعاقدة ، مالم ينص على خلافه في أى بروتوكول ملحق بهذه الاتفاقية .

### المادة الثانية

#### تعريفات

لأغراض هذه الاتفاقية :

( أ ) يقصد بالتلوث قيام الانسان ، سواءً بطريقة مباشرة أم غير مباشرة ، بإدخال أية مواد أو أية صنف من الطاقة الى البيئة البحرية ، مما يسبب آثاراً مؤذية كالحاق الضرر بالموارد الحية ، أو أن تكون مصدر خطر على الصحة البشرية وعائقا لأوجه النشاط البحرية بما في ذلك صيد الأسماك وإفساداً لنوعية مياه البحر المستخدمة وانقاصاً لمدى التمتع بها .

( ب ) يقصد " بالمنظمة " الهيئة التي يعهد اليها بمسؤولية تنفيذ مهام الأمانة وفقاً للمادة الثالثة العشرة من هذه الاتفاقية .

### المادة الثالثة

#### أحكام عامة

١ - للأطراف المتعاقدة أن تدخل في اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف بما في ذلك الاتفاقات الإقليمية وشبه الإقليمية لحماية البيئة البحرية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط من التلوث شريطة أن تتماشى مثل تلك الوفاقات مع هذه الاتفاقية وتتفق والقانون الدولي وترسل نسخ من مثل تلك الوفاقات الى المنظمة .

٢ - لا يخل أى حكم من أحكام هذه الاتفاقية بتقنين وتطوير قانون البحار الذى يضعه مؤتمر الامم المتحدة لقانون البحار والذى دعي للانعقاد وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢٧٥٠ ج ( الدورة ٢٥ ) كما لايس بالمطالب الراهنة أو المستقبلية ولا بوجهات النظر القانونية لاية دولة فيما يتعلتنسق بقانون البحار وطبيعة ومدى ولاية الدولة الساحلية ودولة العلم .

## [ARABIC TEXT — TEXTE ARABE]

اتفاقية  
لحماية البحر الأبيض المتوسط  
من التلوث

ان الأطراف المتعاقدة ،

ان تدرك القيمة الاقتصادية والاجتماعية والصحية والثقافية للبيئة البحرية في منطقة البحر الأبيض المتوسط ،

وتعي تمام الوعي المسؤوليات الملقة على عاتقها من أجل الحفاظ على هذا التراث المشترك ، تأمينا لمصلحة الاجيال الحاضرة والمقبلة ،

وان تعترف بما يترتب على التلوث من تهديد للبيئة البحرية ولتوازن العلاقة بينها وبين كائناتها الحية ولمواردها ولنواحي استخدامها المشروعة ،

وتعي المميزات الخاصة بهيدروغرافيا وتبؤو منطقة البحر الأبيض المتوسط وقابليتها الخاصة للتلوث ،

وان تلاحظ أن الاتفاقيات الدولية المعمول بها في هذا المجال لا تغطي ، رغم التقدم الذي تم احرازه ، جميع نواحي التلوث البحري ومصادره ولا تفي بالاحتياجات الخاصة لمنطقة البحر الأبيض المتوسط ،

وان تقدر تماما الحاجة الى توثيق التعاون بين الدول والمنظمات الدولية المعنية على نهج منسق وشامل على الصعيد الاقليمي لحماية البيئة البحرية في منطقة البحر الأبيض المتوسط وتحسينها ،

قد اتفقت على مايلي :

### المادة الأولى

#### مجال التطبيق الجغرافي

١ - لاغراض هذه الاتفاقية ، يقصد بمنطقة البحر الأبيض المتوسط ، المياه البحرية للبحر الأبيض المتوسط ذاته ، وخلجانه وبحاره التي يحدها غربا خط الطول الذي يمر بمنارة رأس سبارتل عند مدخل مضيق جبل طارق ، وشرقا التخموم الجنوبية لمضيق الدردنيل مابين منارتي مهتجيك وكمكالي .

[SPANISH TEXT — TEXTE ESPAGNOL]

## CONVENIO PARA LA PROTECCIÓN DEL MAR MEDITERRÁNEO CONTRA LA CONTAMINACIÓN

Las Partes Contratantes,

Conscientes del valor económico, social y cultural del medio marino de la Zona del Mar Mediterráneo y de su importancia para la salud;

Plenamente conscientes de su deber de conservar este patrimonio común para el beneficio y uso de las generaciones presentes y futuras;

Reconociendo la amenaza que representa la contaminación para el medio marino, su equilibrio ecológico, sus recursos y sus usos legítimos;

Teniendo en cuenta las especiales características hidrográficas y ecológicas de la Zona del Mar Mediterráneo y su especial vulnerabilidad a la contaminación;

Advirtiendo que los convenios internacionales existentes en la materia, a pesar del progreso conseguido, no comprenden todos los aspectos y fuentes de la contaminación del mar y no satisfacen enteramente los requisitos especiales de la Zona del Mar Mediterráneo;

Convencidas de la necesidad de una estrecha cooperación, entre los Estados y las organizaciones internacionales interesadas en un enfoque regional coordinado y amplio para proteger y mejorar el medio marino de la Zona del Mar Mediterráneo;

Han convenido lo siguiente:

### *Artículo 1. AMBITO GEOGRÁFICO*

1. A los efectos del presente Convenio, la Zona del Mar Mediterráneo comprende las aguas marítimas del Mediterráneo propiamente dicho, con sus golfos y mares tributarios, limitada al Oeste por el meridiano que pasa por el faro del Cabo Espartel, en la entrada del Estrecho de Gibraltar, y al Este por los límites meridionales del Estrecho de los Dardanelos, entre los faros Mehmetcik y Kumkale.

2. Salvo que se disponga otra cosa en un protocolo del presente Convenio, la Zona del Mar Mediterráneo no comprende las aguas interiores de las Partes Contratantes.

### *Artículo 2. DEFINICIONES*

A los efectos del presente Convenio:

a) Por "contaminación" se entiende la introducción directa o indirecta en el medio marino, por el hombre, de sustancias o energía que produzcan efectos deletéreos, tales como daños a los recursos vivos, peligros para la salud humana, obstáculos para las actividades marinas, incluida la pesca, la deterioración cualitativa del agua del mar y la reducción de las posibilidades de esparcimiento;

b) Por "Organización" se entiende el organismo encargado del desempeño de las funciones de secretaría de conformidad con el artículo 13 del presente Convenio.

### *Artículo 3. DISPOSICIONES GENERALES*

1. Las Partes Contratantes podrán celebrar acuerdos bilaterales o multilaterales, incluidos acuerdos a nivel regional o subregional, para la protección del

medio marino de la Zona del Mar Mediterráneo contra la contaminación, siempre que tales acuerdos sean compatibles con el presente Convenio y estén en conformidad con el derecho internacional.

Copias de tales acuerdos serán comunicadas a la Organización.

2. Nada de lo dispuesto en el presente Convenio afectará a la codificación y al desarrollo del derecho del mar por la Conferencia de las Naciones Unidas sobre el Derecho del Mar, convocada de conformidad con la resolución 2750 C (XXV) de la Asamblea General de las Naciones Unidas, ni a las reivindicaciones y tesis jurídicas presentes o futuras de cualquier Estado en lo que respecta al derecho del mar y a la naturaleza y al alcance de la jurisdicción de los Estados ribereños y de los Estados de pabellón.

#### *Artículo 4. COMPROMISOS GENERALES*

1. Las Partes Contratantes tomarán, individual o colectivamente, todas las medidas apropiadas, de acuerdo con las disposiciones del presente Convenio y de los protocolos en vigor en los que sean parte para prevenir, reducir y combatir la contaminación de la Zona del Mar Mediterráneo y para proteger y mejorar el medio marino en dicha Zona.

2. Las Partes Contratantes cooperarán en la elaboración y adopción, además de los protocolos abiertos a la firma juntamente con el presente Convenio, de protocolos adicionales que establezcan medidas, procedimientos y normas convenidos para la aplicación del presente Convenio.

3. Las Partes Contratantes se comprometen asimismo a promover, en el seno de los organismos internacionales que consideren competentes, la adopción de medidas destinadas a proteger el medio marino en la Zona del Mar Mediterráneo contra todos los tipos y fuentes de contaminación.

#### *Artículo 5. CONTAMINACIÓN CAUSADA POR OPERACIONES DE VERTIDO EFECTUADAS DESDE BUQUES Y AERONAVES*

Las Partes Contratantes tomarán todas las medidas apropiadas para prevenir y reducir la contaminación de la Zona del Mar Mediterráneo causada por operaciones de vertido efectuadas desde buques y aeronaves.

#### *Artículo 6. CONTAMINACIÓN CAUSADA POR BUQUES*

Las Partes Contratantes tomarán todas las medidas conformes con el derecho internacional para prevenir, reducir y combatir la contaminación de la Zona del Mar Mediterráneo causada por descargas desde buques y para asegurar la aplicación efectiva, en dicha Zona, de las normas generalmente reconocidas en el ámbito internacional relativas a la lucha contra ese tipo de contaminación.

#### *Artículo 7. CONTAMINACIÓN CAUSADA POR LA EXPLORACIÓN Y EXPLOTACIÓN DE LA PLATAFORMA CONTINENTAL, DEL FONDO DEL MAR Y DE SU SUBSUELO*

Las Partes Contratantes tomarán todas las medidas apropiadas para prevenir, reducir y combatir la contaminación de la Zona del Mar Mediterráneo causada por la exploración y explotación de la plataforma continental, del fondo del mar y de su subsuelo.

#### *Artículo 8. CONTAMINACIÓN DE ORIGEN TERRESTRE*

Las Partes Contratantes tomarán todas las medidas apropiadas para prevenir, reducir y combatir la contaminación de la Zona del Mar Mediterráneo causada por

desagües de ríos, establecimientos costeros o emisarios, o procedente de cualesquiera otras fuentes terrestres situadas dentro de sus respectivos territorios.

*Artículo 9. COOPERACIÓN EN CASOS DE CONTAMINACIÓN RESULTANTE DE SITUACIONES DE EMERGENCIA*

1. Las Partes Contratantes cooperarán entre sí para tomar las disposiciones necesarias en situaciones de emergencia que ocasionen contaminación en la Zona del Mar Mediterráneo, cualquiera que sea la causa, así como para reducir o eliminar los daños resultantes.

2. Cualquier Parte Contratante que tenga noticia de una situación de emergencia que ocasione contaminación en la Zona del Mar Mediterráneo deberá notificarlo, sin demora, a la Organización y, sea a través de la Organización sea directamente, a cualquier Parte Contratante que pueda resultar afectada por dicha situación.

*Artículo 10. VIGILANCIA DE LA CONTAMINACIÓN*

1. Las Partes Contratantes tratarán de establecer, en estrecha colaboración con los organismos internacionales que consideren competentes, programas complementarios o conjuntos de vigilancia de la contaminación en la Zona del Mar Mediterráneo, incluidos, en su caso, programas bilaterales o multilaterales, y tratarán de establecer en dicha Zona un sistema de vigilancia de la contaminación.

2. A tales efectos, las Partes Contratantes designarán las autoridades encargadas de la vigilancia de la contaminación dentro de las zonas bajo su jurisdicción nacional y participarán, en la medida en que sea factible, en arreglos internacionales para la vigilancia de la contaminación en las zonas situadas fuera de los límites de su jurisdicción nacional.

3. Las Partes Contratantes se comprometen a cooperar en la elaboración, adopción y aplicación de los anexos del presente Convenio que puedan ser necesarios para establecer procedimientos y normas comunes para la vigilancia de la contaminación.

*Artículo 11. COOPERACIÓN CIENTÍFICA Y TECNOLÓGICA*

1. Las Partes Contratantes se comprometen, en la medida de lo posible, a cooperar directamente o, en su caso, a través de organizaciones regionales u otras organizaciones internacionales competentes, en los campos de la ciencia y la tecnología y a intercambiar datos y cualquier otra información científica, para los fines del presente Convenio.

2. Las Partes Contratantes se comprometen, en la medida de lo posible, a promover y coordinar sus programas nacionales de investigación sobre todos los tipos de contaminación del medio marino en la Zona del Mar Mediterráneo y a cooperar en el establecimiento y la aplicación de programas regionales y otros programas internacionales de investigación, para los fines del presente Convenio.

3. Las Partes Contratantes se comprometen a cooperar en la prestación de asistencia técnica y de otras formas posibles de asistencia en sectores relacionados con la contaminación del mar, dando prioridad a las necesidades especiales de los países en desarrollo de la región mediterránea.

*Artículo 12. RESPONSABILIDAD E INDEMNIZACIÓN*

Las Partes Contratantes se comprometen a cooperar, tan pronto como sea posible, en la elaboración y adopción de procedimientos apropiados para la determinación

de la responsabilidad y de la indemnización por daños resultantes de la contaminación del medio marino como consecuencia de cualquier violación de las disposiciones del presente Convenio y de los protocolos aplicables.

### *Artículo 13.* DISPOSICIONES INSTITUCIONALES

Las Partes Contratantes designan al Programa de las Naciones Unidas para el Medio Ambiente para que desempeñe las siguientes funciones de secretaría:

- i) Convocar y preparar las reuniones de las Partes Contratantes y las conferencias previstas en los artículos 14, 15 y 16;
- ii) Enviar a las Partes Contratantes las notificaciones, los informes y otros datos recibidos de conformidad con los artículos 3, 9 y 20;
- iii) Examinar las peticiones de datos y la información provenientes de las Partes Contratantes y consultar con ellas sobre cuestiones relativas al presente Convenio, a los protocolos y a los anexos;
- iv) Desempeñar las funciones que le atribuyan los protocolos del presente Convenio;
- v) Desempeñar cualesquiera otras funciones que puedan atribuirle las Partes Contratantes;
- vi) Mantener la coordinación necesaria con los organismos internacionales que las Partes Contratantes consideren competentes y, en particular, concertar los arreglos administrativos que puedan ser necesarios para el eficaz desempeño de las funciones de secretaría.

### *Artículo 14.* REUNIONES DE LAS PARTES CONTRATANTES

1. Las Partes Contratantes celebrarán reuniones ordinarias cada dos años y, cuando lo estimen necesario, reuniones extraordinarias a petición de la Organización o de cualquier Parte Contratante siempre que tal petición sea apoyada al menos por dos Partes Contratantes.

2. Las reuniones de las Partes Contratantes tendrán como misión velar por la aplicación del presente Convenio y de los protocolos y, en particular:

- i) Proceder a un examen general de los inventarios realizados por las Partes Contratantes y los organismos internacionales competentes sobre la situación de la contaminación del mar y sus efectos en la Zona del Mar Mediterráneo;
- ii) Examinar los informes presentados por las Partes Contratantes de conformidad con el artículo 20;
- iii) Adoptar, revisar y enmendar, según proceda, los anexos del presente Convenio y de los protocolos, de conformidad con el procedimiento establecido en el artículo 17;
- iv) Formular recomendaciones sobre la adopción de protocolos adicionales o enmiendas al presente Convenio o a los protocolos, de conformidad con las disposiciones de los artículos 15 y 16;
- v) Crear los grupos de trabajo que puedan ser necesarios para examinar cualquier materia relacionada con el presente Convenio y los protocolos y anexos;
- vi) Examinar y aplicar cualquier medida adicional que pueda ser necesaria para el logro de los objetivos del presente Convenio y los protocolos.

*Artículo 15.* ADOPCIÓN DE PROTOCOLOS ADICIONALES

1. Las Partes Contratantes podrán adoptar, en una conferencia diplomática, protocolos adicionales al presente Convenio, de conformidad con lo establecido en el párrafo 2 del artículo 4.

2. A petición de dos tercios de las Partes Contratantes, la Organización convocará una conferencia diplomática para adoptar protocolos adicionales.

3. Antes de la entrada en vigor del presente Convenio, la Organización podrá, tras consultar a los signatarios del presente Convenio, convocar una conferencia diplomática para adoptar protocolos adicionales.

*Artículo 16.* ENMIENDAS AL CONVENIO O A LOS PROTOCOLOS

1. Cualquier Parte Contratante en el presente Convenio podrá proponer enmiendas al Convenio. Tales enmiendas serán adoptadas en una conferencia diplomática convocada por la Organización, a petición de dos tercios de las Partes Contratantes.

2. Cualquier Parte Contratante en el presente Convenio podrá proponer enmiendas a cualquier protocolo. Tales enmiendas serán adoptadas en una conferencia diplomática convocada por la Organización, a petición de dos tercios de las Partes Contratantes en el protocolo de que se trate.

3. Las enmiendas al presente Convenio serán adoptadas por mayoría de tres cuartos de las Partes Contratantes en el Convenio representadas en la conferencia diplomática y serán sometidas por el Depositario a la aceptación de todas las Partes Contratantes en el Convenio. Las enmiendas a cualquier protocolo serán adoptadas por mayoría de tres cuartos de las Partes Contratantes en el protocolo de que se trate representadas en la conferencia diplomática y serán sometidas por el Depositario a la aceptación de todas las Partes Contratantes en dicho protocolo.

4. La aceptación de las enmiendas será notificada por escrito al Depositario. Las enmiendas adoptadas de conformidad con el párrafo 3 del presente artículo entrarán en vigor respecto de las Partes Contratantes que las hayan aceptado el trigésimo día después de la fecha en que el Depositario haya recibido notificación de su aceptación por tres cuartos por lo menos de las Partes Contratantes en el presente Convenio o en el protocolo de que se trate, según el caso.

5. Después de la entrada en vigor de una enmienda al presente Convenio o a un protocolo, cualquier nueva Parte Contratante en el Convenio o en dicho protocolo pasará a ser Parte Contratante en el instrumento enmendado.

*Artículo 17.* ANEXOS Y ENMIENDAS A LOS ANEXOS

1. Los anexos del presente Convenio o de cualquiera de sus protocolos formarán parte integrante del Convenio o del protocolo de que se trate, según el caso.

2. Salvo que se disponga otra cosa en cualquier protocolo, se aplicará el siguiente procedimiento para la adopción y la entrada en vigor de toda enmienda a los anexos del presente Convenio o de cualquier protocolo, con excepción de las enmiendas al anexo sobre arbitraje:

- i) Cualquier Parte Contratante podrá proponer enmiendas a los anexos del presente Convenio o de cualquier protocolo en las reuniones previstas en el artículo 14;
- ii) Tales enmiendas serán adoptadas por mayoría de tres cuartos de las Partes Contratantes en el instrumento de que se trate;

- iii) El Depositario comunicará sin demora las enmiendas adoptadas a todas las Partes Contratantes;
- iv) Cualquier Parte Contratante que no pueda aprobar una enmienda a los anexos del presente Convenio o de cualquiera de sus protocolos, lo notificará por escrito al Depositario dentro del plazo fijado por las Partes Contratantes interesadas al adoptar la enmienda;
- v) El Depositario comunicará sin demora a todas las Partes Contratantes las notificaciones recibidas en virtud del apartado iv) de este párrafo;
- vi) Al expirar el plazo a que se refiere el apartado iv) de este párrafo, la enmienda al anexo surtirá efectos respecto de todas las Partes Contratantes en el presente Convenio o en el protocolo de que se trate que no hayan cursado la notificación prevista en dicho apartado.

3. Para la adopción y entrada en vigor de un nuevo anexo del presente Convenio o de cualquier protocolo, se aplicará el mismo procedimiento que para la adopción y entrada en vigor de una enmienda a un anexo de conformidad con las disposiciones del párrafo 2 del presente artículo; sin embargo, si ello implica una enmienda al Convenio o a un protocolo, el nuevo anexo sólo entrará en vigor cuando entre en vigor la enmienda al Convenio o al protocolo de que se trate.

4. Las enmiendas al anexo sobre arbitraje se considerarán como enmiendas al presente Convenio y serán propuestas y adoptadas conforme al procedimiento establecido en el artículo 16.

#### *Artículo 18.* REGLAMENTOS INTERNO Y FINANCIERO

1. Las Partes Contratantes adoptarán un reglamento interno para sus reuniones y conferencias de conformidad con lo dispuesto en los artículos 14, 15 y 16 del presente Convenio.

2. Las Partes Contratantes adoptarán un reglamento financiero, elaborado en consulta con la Organización, para determinar en particular su participación financiera.

#### *Artículo 19.* EJERCICIO ESPECIAL DEL DERECHO DE VOTO

En las esferas de su competencia, la Comunidad Económica Europea y cualquier agrupación económica regional a que se refiere el artículo 24 ejercerán su derecho de voto con un número de votos igual al número de sus Estados miembros que sean Partes Contratantes en el presente Convenio y en uno o varios de sus protocolos. La Comunidad Económica Europea y cualquier agrupación arriba mencionada no ejercerán su derecho de voto en los casos en que sus Estados miembros interesados ejerzan el suyo, y viceversa.

#### *Artículo 20.* INFORMES

Las Partes Contratantes transmitirán a la Organización informes sobre las medidas adoptadas para la aplicación del presente Convenio y de los protocolos en los que sean parte, en la forma y en los plazos establecidos por la reunión de las Partes Contratantes.

#### *Artículo 21.* CONTROL DE LA APLICACIÓN

Las Partes Contratantes se comprometen a cooperar en la elaboración de procedimientos que les permiten velar por la aplicación del presente Convenio y de los protocolos.



### Artículo 22. ARREGLO DE CONTROVERSIAS

1. En caso de que suscite una controversia entre Partes Contratantes sobre la interpretación o aplicación del presente Convenio o de los protocolos, dichas Partes se esforzarán por resolverla mediante negociaciones o cualquier otro medio pacífico de su elección.

2. Si las partes interesadas no consiguen resolver la controversia por los medios mencionados en el párrafo anterior, la controversia será, de común acuerdo, sometida a arbitraje conforme a las disposiciones del anexo A del presente Convenio.

3. No obstante, las Partes Contratantes podrán declarar en cualquier momento que reconocen como obligatoria *ipso facto* y sin convenio especial, respecto a cualquier otra Parte que acepte la misma obligación, la aplicación del procedimiento de arbitraje de conformidad con las disposiciones del anexo A. Dicha declaración será notificada por escrito al Depositario, quien la comunicará a las demás Partes.

### Artículo 23. RELACION ENTRE EL CONVENIO Y LOS PROTOCOLOS

1. Sólo se podrá llegar a ser Parte Contratante en el presente Convenio si al mismo tiempo se llega a ser Parte Contratante en uno de los protocolos por lo menos. Sólo se podrá llegar a ser Parte Contratante en un protocolo si ya se es o se llega a ser al mismo tiempo Parte Contratante en el presente Convenio.

2. Cualquier protocolo del presente Convenio sólo obligará a las Partes Contratantes en el protocolo de que se trate.

3. Solamente las Partes Contratantes en un protocolo podrán tomar las decisiones relativas a ese protocolo, en lo que respecta a la aplicación de los artículos 14, 16 y 17 del presente Convenio.

### Artículo 24. FIRMA

El presente Convenio, el Protocolo sobre la prevención de la contaminación del Mar Mediterráneo causada por vertidos desde buques y aeronaves y el Protocolo sobre cooperación para combatir en situaciones de emergencia la contaminación del Mar Mediterráneo causada por hidrocarburos y otras sustancias perjudiciales estarán abiertos en Barcelona, el 16 de febrero de 1976, y en Madrid, del 17 de febrero de 1976 al 16 de febrero de 1977, a la firma de los Estados invitados como participantes a la Conferencia de Plenipotenciarios de los Estados Ribereños de la Región del Mediterráneo sobre la Protección del Mar Mediterráneo, celebrada en Barcelona del 2 al 16 de febrero de 1976, y de cualquier Estado facultado para firmar un determinado protocolo, de conformidad con las disposiciones de dicho protocolo. Estarán también abiertos hasta esa misma fecha a la firma de la Comunidad Económica Europea y de cualquier agrupación económica regional semejante en la que al menos uno de sus miembros sea Estado ribereño de la Zona del Mar Mediterráneo y que ejerzan competencias en esferas comprendidas dentro del ámbito del presente Convenio y de cualquier protocolo que les afecte.

### Artículo 25. RATIFICACIÓN, ACEPTACIÓN O APROBACIÓN

El presente Convenio y cualquiera de sus protocolos estarán sujetos a ratificación, aceptación o aprobación. Los instrumentos de ratificación, aceptación o aprobación serán depositados en poder del Gobierno de España, que asumirá las funciones de Depositario.

### *Artículo 26. ADHESIÓN*

1. A partir del 17 de febrero de 1977, el presente Convenio, el Protocolo sobre la prevención de la contaminación del Mar Mediterráneo causada por vertidos desde buques y aeronaves y el Protocolo sobre cooperación para combatir en situaciones de emergencia la contaminación del Mar Mediterráneo causada por hidrocarburos y otras sustancias perjudiciales estarán abiertos a la adhesión de los Estados, de la Comunidad Económica Europea y de cualquier agrupación económica regional a los que se refiere el artículo 24.

2. Después de la entrada en vigor del presente Convenio y de cualquiera de sus protocolos, cualquier Estado no comprendido entre aquellos a los que se refiere el artículo 24 podrá adherirse al presente Convenio y a cualquiera de sus protocolos con la aprobación previa de tres cuartos de las Partes Contratantes en el protocolo de que se trate.

3. Los instrumentos de adhesión serán depositados en poder del Depositario.

### *Artículo 27. ENTRADA EN VIGOR*

1. El presente Convenio entrará en vigor en la misma fecha que el primer protocolo que entre en vigor.

2. El Convenio también entrará en vigor respecto de los Estados, de la Comunidad Económica Europea y de cualquier agrupación económica regional a los que se refiere el artículo 24 que hayan cumplido los requisitos formales para ser Partes Contratantes en cualquier otro protocolo que todavía no haya entrado en vigor.

3. Cualquier protocolo del presente Convenio, salvo que se disponga otra cosa en ese protocolo, entrará en vigor el trigésimo día después de la fecha en que hayan sido depositados al menos seis instrumentos de ratificación, aceptación o aprobación de dicho protocolo o de adhesión al mismo por las Partes a las que se refiere el artículo 24.

4. Ulteriormente, el presente Convenio y cualquiera de sus protocolos entrarán en vigor respecto de cualquier Estado, de la Comunidad Económica Europea y de cualquier agrupación económica regional a los que se refiere el artículo 24 el trigésimo día después de la fecha de depósito del instrumento de ratificación, aceptación, aprobación o adhesión.

### *Artículo 28. RETIRO*

1. Cualquier Parte Contratante podrá retirarse del presente Convenio, mediante notificación por escrito, en cualquier momento después de transcurrido un plazo de tres años contados a partir de la fecha de la entrada en vigor del Convenio.

2. Salvo que se disponga otra cosa en cualquier protocolo del presente Convenio, cualquier Parte Contratante podrá retirarse de ese protocolo, mediante notificación por escrito, en cualquier momento después de transcurrido un plazo de tres años contados a partir de la fecha de la entrada en vigor del protocolo.

3. El retiro surtirá efecto el nonagésimo día después de la fecha en que el Depositario haya recibido la notificación.

4. Se considerará que cualquier Parte Contratante que se retire del presente Convenio se retira también de los protocolos en los que sea parte.

5. Se considerará que cualquier Parte Contratante que, habiéndose retirado de un protocolo, ya no sea parte en ningún protocolo del presente Convenio, se ha retirado también del Convenio.

### *Artículo 29.* FUNCIONES DEL DEPOSITARIO

1. El Depositario comunicará a las Partes Contratantes, a cualquier otra de las Partes a que se refiere el artículo 24 y a la Organización:

- i) La firma del presente Convenio y de cualquiera de sus protocolos y el depósito de los instrumentos de ratificación, aceptación, aprobación o adhesión, efectuados de conformidad con los artículos 24, 25 y 26;
- ii) La fecha en que el Convenio y cualquiera de sus protocolos entre en vigor, de conformidad con el artículo 27;
- iii) Las notificaciones de retiro de conformidad con el artículo 28;
- iv) Las enmiendas adoptadas respecto del Convenio y de cualquiera de sus protocolos, la aceptación de esas enmiendas por las Partes Contratantes y la fecha de su entrada en vigor, de conformidad con el artículo 16;
- v) La adopción de nuevos anexos y las enmiendas a cualquier anexo, de conformidad con el artículo 17;
- vi) La declaración de aceptación de la aplicación obligatoria del procedimiento de arbitraje de conformidad con el párrafo 3 del artículo 22.

2. El texto original del presente Convenio y de cualquiera de sus protocolos será depositado en poder del Depositario, el Gobierno de España, que enviará copias certificadas conformes a las Partes Contratantes, a la Organización y al Secretario General de las Naciones Unidas para su registro y publicación, de conformidad con el artículo 102 de la Carta de las Naciones Unidas.

EN TESTIMONIO DE LO CUAL, los infrascritos, debidamente autorizados por sus respectivos Gobiernos, han firmado el presente Convenio.

HECHO en Barcelona, el dieciséis de febrero de mil novecientos setenta y seis, en un solo ejemplar en los idiomas árabe, español, francés e inglés, haciendo fe por igual cada una de las versiones.

## ANEXO A

### ARBITRAJE

*Artículo 1.* Salvo que las partes en la controversia acuerden otra cosa, el procedimiento de arbitraje se regirá por las disposiciones del presente anexo.

*Artículo 2.* 1. Si, de conformidad con los párrafos 2 ó 3 del artículo 22 del presente Convenio, una Parte Contratante dirige a otra una demanda al efecto, se constituirá un tribunal arbitral. La demanda de arbitraje indicará su objeto y, en particular, los artículos del Convenio o de los protocolos cuya interpretación o aplicación estén en litigio.

2. La parte demandante hará saber a la Organización que ha pedido que se constituya un tribunal arbitral, indicando el nombre de la otra parte en la controversia y los artículos del Convenio o de los protocolos cuya interpretación o aplicación sean en su opinión objeto de la controversia. La Organización comunicará las informaciones así recibidas a las demás Partes Contratantes en el Convenio.

*Artículo 3.* El tribunal arbitral estará compuesto de tres miembros: cada una de las partes en la controversia nombrará un árbitro; los dos árbitros así nombrados designarán de común acuerdo al tercer árbitro, quien asumirá la presidencia del tribunal. Ese último árbitro no deberá ser nacional de ninguna de las partes en la controversia, ni tener su residencia

habitual en el territorio de ninguna de esas partes, ni estar al servicio de ninguna de ellas ni haberse ocupado ya del asunto en ningún otro concepto.

*Artículo 4.* 1. Si dos meses después de haberse nombrado el segundo árbitro no se ha designado al presidente del tribunal arbitral, el Secretario General de las Naciones Unidas, a petición de la parte más diligente, procederá a su designación en un nuevo plazo de dos meses.

2. Si dos meses después de la recepción de la demanda una de las partes en la controversia no ha procedido al nombramiento de un árbitro, la otra parte podrá dirigirse al Secretario General de las Naciones Unidas, quien designará al presidente del tribunal arbitral en un nuevo plazo de dos meses. Una vez designado, el presidente del tribunal arbitral pedirá a la parte que aún no haya nombrado un árbitro que lo haga en un plazo de dos meses. Transcurrido este plazo, el presidente del tribunal arbitral se dirigirá al Secretario General de las Naciones Unidas, quien procederá a dicho nombramiento en un nuevo plazo de dos meses.

*Artículo 5.* 1. El tribunal arbitral decidirá con arreglo a las normas del derecho internacional y, en particular, del presente Convenio y de los protocolos de que se trate.

2. Cualquier tribunal arbitral que se constituya de conformidad con el presente Anexo adoptará su propio reglamento.

*Artículo 6.* 1. Las decisiones del tribunal arbitral, tanto en materia de procedimiento como sobre el fondo, serán adoptadas por mayoría de sus miembros.

2. El tribunal podrá adoptar las medidas apropiadas para determinar los hechos. A petición de una de las partes, podrá recomendar las medidas cautelares indispensables.

3. Si dos o más tribunales arbitrales constituidos de conformidad con el presente Anexo recibieran demandas cuyo contenido fuera idéntico o análogo, podrán informarse recíprocamente de los procedimientos relativos a la determinación de los hechos y tenerlos en cuenta en la medida de lo posible.

4. Las partes en la controversia darán todas las facilidades necesarias para el desarrollo eficaz del procedimiento.

5. La ausencia o no comparecencia de una parte en la controversia no interrumpirá el procedimiento.

*Artículo 7.* 1. El laudo del tribunal arbitral será motivado. Será definitivo y obligatorio para las partes en la controversia.

2. Cualquier controversia que surja entre las partes relativa a la interpretación o ejecución del laudo podrá ser sometida por la parte más diligente al tribunal arbitral que lo haya dictado o, si no es posible someterla a éste, a otro tribunal constituido al efecto de la misma manera que el primero.

*Artículo 8.* La Comunidad Económica Europea y cualquier agrupación económica regional a que se refiere el artículo 24 del Convenio, como cualquier otra Parte Contratante en el Convenio, podrán actuar como parte demandante o demandada ante un tribunal arbitral.

### نيابة عن ألبانيا

For Albania:  
Pour l'Albanie :  
Por Albania:

### نيابة عن الجزائر

For Algeria:  
Pour l'Algérie :  
Por Argelia:

### نيابة عن قبرص

For Cyprus:  
Pour Chypre :  
Por Chipre:

Subject to ratification<sup>1</sup>  
[MICHAEL VASSILIADES]<sup>2</sup>

### نيابة عن مصر

For Egypt:  
Pour l'Egypte :  
Por Egipto:

Subject to approval and ratification.<sup>3</sup>  
[HAMED SULTAN]

### نيابة عن فرنسا

For France:  
Pour la France :  
Por Francia:

[ANDRÉ FOSSET]  
Sous réserve d'approbation ou de ratification.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> Sous réserve de ratification.

<sup>2</sup> Names of signatories appearing between brackets were not legible and have been supplied by the Government of Spain — Les noms des signataires donnés entre crochets étaient illisibles et ont été fournis par le Gouvernement espagnol.

<sup>3</sup> Sous réserve d'approbation et de ratification.

<sup>4</sup> Subject to approval or ratification.

## نيابة عن اليونان

For Greece:  
Pour la Grèce :  
Por Grecia:

Subject to ratification.<sup>1</sup>  
[DIMITRI PAPAIOANNOU]

## نيابة عن اسرائيل

For Israel:  
Pour Israël :  
Por Israel:

[ITZHAK J. MINTZ]

## نيابة عن ايطاليا

For Italy:  
Pour l'Italie :  
Por Italia:

[ALBERTO SCIOLLA-LAGRANGE]  
Sous réserve de ratification.<sup>2</sup>

## نيابة عن لبنان

For Lebanon:  
Pour le Liban :  
Por el Líbano:

*Ad referendum*  
[JOSEPH NAGGEAR]

## نيابة عن الجمهورية العربية الليبية

For the Libyan Arab Republic:  
Pour la République arabe libyenne :  
Por la República Árabe Libia:

31-1-77  
[MAHMOUD F. GARIANI]

<sup>1</sup> Sous réserve de ratification.

<sup>2</sup> Subject to ratification.

### نيابة عن مالطة

For Malta:  
Pour Malte :  
Por Malta:

[JOSEPH ATTARD KINGSWELL]

### نيابة عن موناكو

For Monaco:  
Pour Monaco :  
Por Mónaco:

[CESAR SOLAMITO]  
Sous réserve d'approbation ou de ratification.<sup>1</sup>

### نيابة عن المغرب

For Morocco:  
Pour le Maroc :  
Por Marruecos:

[MOHAMMED-JALAL ESSAID]

### نيابة عن اسبانيا

For Spain:  
Pour l'Espagne :  
Por España:

*Ad referendum*  
[ALFONSO OSORIO]

### نيابة عن الجمهورية العربية السورية

For the Syrian Arab Republic:  
Pour la République arabe syrienne :  
Por la República Arabe Siria:

<sup>1</sup> Subject to approval or ratification.

## نيابة عن تونس

For Tunisia:  
Pour la Tunisie :  
Por Túnez:

[NEJIB BOUZIRI]  
25 mayo 1976<sup>1</sup>

## نيابة عن تركيا

For Turkey:  
Pour la Turquie :  
Por Turquía:

[ZEKI KUNERALP]<sup>2</sup>  
(Sous réserve de la déclaration ci-annexée)<sup>3</sup>

## نيابة عن يوغسلافيا

For Yugoslavia:  
Pour la Yougoslavie :  
Por Yugoslavia:

[TOME KUZMANOVSKI]  
15-9-76

## عن لجنة المجموعات الأوروبية

For the European Economic Community:  
Pour la Communauté Economique Européenne :  
Por la Comunidad Económica Europea:

[J. H. O. INSINGER]  
[MICHEL CARPENTIER]  
13-9-76

<sup>1</sup> Should read "26 May 1976". (Information supplied by the Government of Spain.) — Devrait se lire «26 mai 1976». (Renseignement fourni par le Gouvernement espagnol.)

<sup>2</sup> See p. 80 of this volume for the text of the declaration made upon signature — Voir p. 80 du présent volume pour le texte de la déclaration faite lors de la signature.

<sup>3</sup> Subject to the annexed declaration.



DECLARATION MADE  
UPON SIGNATURE

*TURKEY*

[TRANSLATION — TRADUCTION]

The Government of Turkey ... declares that its signature can in no way be interpreted as a change in its policy towards the representation of the State of Cyprus, whereby it maintains that the Greek Cypriot Administration is not constitutionally empowered to act as sole representative of the Republic of Cyprus.

DÉCLARATION FAITE  
LORS DE LA SIGNATURE

*TURQUIE*

«Le Gouvernement de Turquie ... déclare que sa signature ne peut en aucune manière être interprétée comme changement dans sa politique envers la représentation de l'Etat de Chypre selon laquelle l'Administration Chypriote grecque n'est pas habilitée constitutionnellement à représenter à elle seule la République de Chypre.»

RESERVATION MADE  
UPON APPROVAL

*FRANCE*

[TRANSLATION — TRADUCTION]

Should the provisions of the present Convention and of the protocols thereto be interpreted as hindering activities which it deems essential to its national defence, the Government would not apply the said provisions to such activities. By adopting appropriate measures, it shall none the less endeavour to take account so far as possible, in carrying out such activities, of the objectives of the Convention and of the protocols thereto.

RÉSERVE FORMULÉE  
LORS DE L'APPROBATION

*FRANCE*

«Dans les cas où les dispositions de la présente Convention et des protocoles qui lui sont rattachés seraient interprétées comme faisant obstacle à des activités qu'il estime nécessaires à sa défense nationale, le Gouvernement n'appliquerait pas lesdites dispositions à ces activités. Il veillera néanmoins, par l'adoption de mesures appropriées, à tenir compte dans toute la mesure possible, dans l'exercice de ces activités, des objectifs de la Convention et des protocoles qui lui sont rattachés.»

- (٦) خصائص المياه ( كالحرارة والاس الايدروجيني ودرجة الملوحة والتبقيسة وأدلة الاكسيجين عن التلوث : - الاكسيجين المذاب والحاجسة للاكسيجين الكيميائي والبيوكيميائي - والأزوت المتوافر في شكل عضوى أو معدني ، بما في ذلك النشادر والمواد العالقة الاخرى والمغذيات الاخرى والقدرة الانتاجية ) .
- (٧) خصائص القاع ( كالطوبوغرافية والخصائص الجيوكيميائية والجيولوجية والانتاجية البيولوجية ) .
- (٨) تواجد وآثار المواد الاخرى التي تم تصريفها في منطقة التصريف ( قراءات عن تواجد خلفيات معدنية ثقيلة ومحتوى كبروني عضوى مثلا ) .
- (٩) عند اصدار تصريح بتصريف النفايات، على الاطراف المتعاقدة أن تسعى الى تحديد وجود أساس علمي ملائم لتقدير نتائج مثل ذلك التصريف في المنطقة قيد النظر بمقتضى الأحكام السابقة بعد الاخذ بعين الاعتبار التغييرات الموسمية .

#### ج - اعتبارات وظروف عامة

- (١) التأثيرات المحتملة على مناطق الترفيه ( مثل وجود مواد طافية أو محتجزات وكذلك التعكير والروائح الكريهة والزيء ) .
- (٢) التأثيرات المحتملة على الحياة البحرية وتربية الاسماك والمزارع والاسماك والمصايد وعلى جني الاعشاب البحرية وتربيتها .
- (٣) التأثيرات المحتملة على الاستخدامات الاخرى للبحر ( مثل افساد نوعية الماء للاستخدام الصناعي وتآكل الاجزاء السفلى للمنشآت واعاقسة تشييد السفن بسبب المواد الطافية وعرقلة الصيد والملاحة نتيجة القاء النفايات أو الاجسام الصلبة في قاع البحر وحمايسة المناطق ذات الأهمية الخاصة لاغراض العلم أو الحفظ ) .
- (٤) توافر أساليب بركة عملية بديلة لمعالجة المواد والتخلص منها أو ازالتهها أو معالجتها لجعلها أقل ضررا عند تصريفها في البحر .

### الملحق الثالث

تشمل العوامل التي يتعين أخذها بالاعتبار ، عند وضع المعايير التي تنظم اصدار تصاريح لتصريف المواد ، مراعاة لأحكام المادة ٧ ، مايلي :

#### أ - خصائص المادة وتكوينها

- ( ١ ) الكمية الاجمالية والتكوين المتوسط للمادة التي يزعم تصريفها ( سنويا مثلا ) .
- ( ٢ ) الشكل ( صلب ، طيني ، سائل ، أو غازي مثلا ) .
- ( ٣ ) الخواص الفيزيائية ( قابلية الذوبان والكثافة مثلا ) ، الكيميائية والكيميائية الحيوية ( متطلبات الاكسجين والعناصر المغذية مثلا ) والبيولوجية ( تواجد الفيروسات والبكتريا والخمائر والطفيليات مثلا ) .
- ( ٤ ) السميّة .
- ( ٥ ) الاستمرارية : الفيزيائية والكيميائية والبيولوجية .
- ( ٦ ) التراكم والتحول البيولوجي للمواد البيولوجية والرسوبيات .
- ( ٧ ) التعرض للتغيرات الفيزيائية والكيميائية والبيولوجية . والتفاعل في البيئة المائية مع مواد أخرى عضوية وغير عضوية .
- ( ٨ ) احتمال تغير اللون أو تغيرات أخرى من شأنها تقليل القيمة التسويقية للموارد ( الاسماك والمحار ، الخ ، . . . . ) .

#### ب - خصائص مواقع الاغراق وطريقة الالتقاء

- ( ١ ) الموقع ( احداثيات منطقة التصريف ، العمق ، والبعد عن الشواطئ مثلا ) الموقع بالنسبة لمناطق أخرى ( مناطق الترفيه ومواقع بيض السمك وتربية الاسماك وصيدها ، والموارد القابلة للاستغلال مثلا ) .
- ( ٢ ) معدل التخلص خلال فترة معينة ( الكمية اليومية أو الاسبوعية أو الشهرية مثلا )
- ( ٣ ) طرق تعمية المواد واحتوائها ان وجدت .
- ( ٤ ) التخفيف الأوّلي الذي يتحقق باتباع الأسلوب المقترح للأطلاق ، لاسيما سرعة السفينة .
- ( ٥ ) خصائص الانتشار ( مثل تأثير التيارات والمدّ والجزر والرياح على النقل الافقي والخلط العمودي ) .

## الملحق الثاني

لأغراض المادة ٥ ، تدرج فيما يلي النفايات والمواد الأخرى التي يتطلب تصريفها عناية خاصة :

- ١ - ( أ ) الزرنيخ والرصاص والنحاس والزنك والبيريليوم والكروم والنيكل والفاناديوم والسيلينيوم والانتوموني ومركباتها .
  - ( ب ) السيانيدات والفلوريدات .
  - ( ج ) مبيدات الآفات ومنتجاتها الثانوية التي لم يشتمل عليها الملحق الأول .
  - ( د ) المواد الكيميائية العضوية المخلقة ، التي لم يشر إليها في الملحق الأول ، مما يحتمل أن تأتي بأثار ضارة على الكائنات البحرية أو على الحيوانات البحرية الصالحة للأكل .
- ٢ - ( أ ) مركبات الأحماض والقلويات التي لم يحدد تكوينها وكمياتها وفقا للإجراءات المبينة في الفقرة أ - ٨ من الملحق الأول .
  - ( ب ) مركبات الأحماض والقلويات التي لا يشملها الملحق الأول باستثناء المركبات التي يتم اغراقها بكميات تقل عن الحدود التي تقررها الأطراف وفقا للإجراءات المنصوص عليها في الفقرة ٣ من المادة ١٤ في هذا البروتوكول .
- ٣ - الصهاريج والنفايات المعدنية والنفايات كبيرة الحجم الأخرى التي تكون عرضة للفرق في قاع البحر والتي قد تشكل عائقا خطيرا للصيد أو الملاحة .
- ٤ - المواد التي يجوز رغم طبيعتها غير السامة ، أن تصبح ضارة نتيجة للكميات التي يجرى تصريفها منها أو يحتمل أن تحد من الاستمتاع بالبحر بصورة خطيرة ، أو تعرض الحياة البشرية أو الكائنات البحرية للخطر أو تعرقل الملاحة .
- ٥ - النفايات المشعة أو المواد المشعة الأخرى التي لن تدرج في الملحق الأول ، وعند إصدار تصاريح لتصريف مثل هذه المواد ، على الأطراف أن تأخذ في الحسبان الكامل توصيات المنظمة الدولية المختصة في هذا المجال التي هي حاليا الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

بفعل التفسيرات الطبيعية أو الكيميائية أو البيولوجية ، شريطة  
الأيودي السى :

( أ ) احالة الكائنات البحرية الصالحة للأكل الى كائنات غير  
مستساغة ،

أو

( ب ) تمريض صحة الانسان أو الحيوان الى الخطر .

"ب" لاينطبق هذا الملحق على النفايات أو غيرها من المواد مثل مخلفات المجارى،  
ونواتج التطهير التي تحتوى على المواد المشار اليها في الفقرات من ١ الى ٦  
فيما تقدم كالمطوات الشحيحة . ويخضع تصريف مثل هذه النفايات  
لأحكام الملحقين الثاني والثالث حسب الحالة .

## الملحق الأول

١ أ \* تدرج المواد التالية لأغراض المادة ٤ من البروتوكول .

١ - المركبات الهالوجينية العضوية والمركبات التي قد تكوّن مثل هسذه المواد في البيئة البحرية باستثناء المركبات غير السامة ، أو التي تتحول بسرعة ، في البحر الى مواد غير ضارة من الناحية البيولوجية شريطة الأتحيل الكائنات البحرية الصالحة للأكل الى كائنات غير مستساغة .

٢ - المركبات السيلسكونية العضوية والمركبات التي قد تكوّن مثل هذه المواد في البيئة البحرية باستثناء المركبات غير السامة ، أو التي تتحول ، بسرعة في البحر الى مواد غير ضارة من الناحية البيولوجية شريطة الأتحيل الكائنات البحرية الصالحة للأكل الى كائنات غير مستساغة . :

٣ - المزنبيق ومركباته .

٤ - الكبريتيوم ومركباته .

٥ - مواد البلاستيك والمواد المخلقة الأخرى غير القابلة للتحلل التي قد تمرقل ، ماديا ، أعمال الصيد أوالملاحة وتحد من الاستمتاع وتعارض مع الاستخدامات الشرعية الأخرى للبحر .

٦ - الزيت الخام والمواد الهيدروكربونية المشتقة من الزيت ، وأى خليط يشتمل على أى منها مما يتم تحميلها بهدف تصريفها في البحر .

٧ - النفايات المشعة من المستويات العالية والمتوسطة والضيئلة أوالمواد الأخرى المشعة من المستويات العالية والمتوسطة والضيئلة كما حددتها أو قد تحددها الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

٨ - مركبات الأحماض والقلويات التي تتركز بكميات يمكن أن تؤدى الى الأضرار بصورة بالغة بنوعية المياه البحرية . وتقرر الأطراف ، وفقا للأجراءات المبينة في الفقرة ٣ من المادة ١٤ من هذا البروتوكول ، تركيب تلك المواد وكمياتها التي تؤخذ بعين الاعتبار .

٩ - المواد المنتجة لأغراض الحروب البيولوجية والكيمائية مهما كان شكلها ( سواء صلبة أو سائلة أو شبه سائلة أوغازية أو في حالتها الحبيسة ) بخلاف المواد التي تؤول بسرعة في البحر ، الى مواد غير ضارة

- (ب) دراسة وبحث السجلات الخاصة بالتصاريح الصادرة وفقا للمواد ٥ و ٦ و ٧ ، وعمليات تصريف النفايات التي تمت .
- (ج) مراجعة وتعديل أية ملاحق لهذا البروتوكول كلما دعت الحاجة .
- (د) مباشرة أية مهام أخرى ، قد تعتبر ملائمة لتنفيذ هذا البروتوكول .
- ٣ - يتطلب اعتماد تعديلات ملاحق هذا البروتوكول ، وفقا للمادة ١٧ من الاتفاقية، أغلبية ثلاثة أرباع أصوات الاطراف .

### المادة الخامسة العشرة

- ١ - تطبق أحكام الاتفاقية المتعلقة بأى من البروتوكولات على البروتوكول الحالي .
- ٢ - يطبق النظام الداخلي والقواعد العالية التي تعتمد وفقا للمادة ١٨ من الاتفاقية، على هذا البروتوكول ما لم تتفق الاطراف في هذا البروتوكول على خلاف ذلك .

وأشهادا على ذلك ، قام الموقعون أدناه ، المفوضون بذلك رسميا من حكوماتهم بالتوقيع على هذا البروتوكول .

حضر في برشلونة في ١٦ فبراير (شباط) ١٩٧٦ في نسخة واحدة ، باللغات الاسبانية والانجليزية والعربية والفرنسية وتعتبر النصوص الأربعة متساوية في الحجية .

٢ - لا ينطبق هذا البروتوكول على أية سفن أو طائرات تملكها أو تستغلها دولة مامن أطراف هذا البروتوكول وتستخدمها ، بصورة مؤقتة ، في خدمات حكومية غير تجارية . غير أن على كل طرف من الأطراف أن يتحقق ، من خلال اتساع الاجراءات المناسبة التي لاتعرقل تشغيل مثل هذه السفن أو الطائرات التي تملكها ولا تؤثر على قدراتها التشغيلية ، من أن مثل هذه السفن والطائرات تعمل على نحو يمتشى ، قدر الامكان ، من الناحية المعقولة والعملية مع هذا البروتوكول .

### المادة الثانية العشرة

يتمهد كل طرف من الأطراف بأن يصدر تعليمات الى سفنه وطائراته الخاصة بالتفتيش البحرى ، والى الادارات المعنية الاخرى ، بضرورة اخطار سلطاته بأية حوادث أو حالات في منطقة البحر الأبيض المتوسط يشتهب بأن عمليات تصريف نفايات قد حدثت أو توشك أن تحدث فيها بما يخالف أحكام هذا البروتوكول ، وعلى ذلك الطرف أن يخطر أى طرف معنى آخر بهذا ، إذا رأى ذلك مناسباً .

### المادة الثالثة العشرة

لا يؤثر أى حكم من أحكام هذا البروتوكول على حق أى طرف من الأطراف باتباع تدابير أخرى وفقاً للقانون الدولي ، للحيلولة دون التلوث الناجم عن تصريف النفايات .

### المادة الرابعة العشرة

١ - تمعد الاجتماعات العادية للأطراف في هذا البروتوكول في الوقت الذى تمعد فيه الاجتماعات العادية للأطراف المتعاقدة ، التي يجرى عقدها وفقاً للمادة ١٤ من الاتفاقية . ويجوز كذلك للأطراف في هذا البروتوكول عقد اجتماعات ، غير عادية تمشياً مع المادة ١٤ من الاتفاقية .

٢ - تكون وظائف اجتماعات الأطراف في هذا البروتوكول ، بصورة خاصة ، كالاتي :

( أ ) السهر على تنفيذ هذا البروتوكول وتدارس فعالية التدابير المتبعة والحاجة الى اتخاذ أية تدابير أخرى وخاصة مايرد منها في شكل ملاحق .



### المادة التاسعة

إذا رأى طرف يعاني من حالة طارئة ذات طابع استثنائي ، أن الفضلات أو المواد الأخرى المدرجة في الملحق الأول بهذا البروتوكول لا يمكن التخلص منها في البر دون أن ينجم خطر أو ضرر غير مقبول ، لاسيما بالنسبة لسلامة الحياة البشرية ، يبادر الطرف المعني إلى استشارة المنظمة فوراً . وتوصي المنظمة بمعد استشارة الأطراف في هذا البروتوكول بطرق للتخزين أو بأكثر الأساليب ملائمة لثلاثها أو التخلص منها في الظروف السائدة . ويخطر هذا الطرف المنظمة بالخطوات التي يتخذها تبعاً لهذه التوصيات . وتتعهد الأطراف المختلفة بمساعدة بعضها البعض الآخر في مثل هذه الحالات .

### المادة العاشرة

- ١ - يقوم كل طرف من الأطراف بتسمية سلطة واحدة مختصة أو أكثر :
  - ( أ ) لإصدار التصاريح الخاصة المنصوص عليها في المادة ٥ .
  - ( ب ) لإصدار التصاريح العامة المنصوص عليها في المادة ٦ .
  - ( ج ) للاحتفاظ بسجلات لماهية الفضلات أو المواد الأخرى التي يجوز تصريفها ، وكمياتها ولمواقع التصريف وتاريخه وأسلوبه .
- ٢ - تصدر السلطات المختصة لدى كل طرف من الأطراف التصاريح المنصوص عليها في المادتين ٥ و ٦ فيما يتعلق بالنفايات أو المواد الأخرى التي يزعم تصريفها :
  - ( أ ) مما يتم تحميلها في أراضيها .
  - ( ب ) مما يتم تحميلها على سفينة أو طائرة مسجلة في أراضيها أو ترفع علمها ، عندما يتم التحميل في أراضي دولة غير طرف في هذا البروتوكول .

### المادة الحادية عشرة

- ١ - يطبق كل طرف من الأطراف الاجراءات اللازمة لتنفيذ هذا البروتوكول بالنسبة لكافة :
  - ( أ ) السفن والطائرات المسجلة في أراضيها أو تحمل علمه .
  - ( ب ) السفن والطائرات التي تحمل نفايات أو مواد أخرى في أراضيها ، بغية تصريفها .
  - ( ج ) السفن والطائرات التي يعتقد بأنها تقوم بعمليات تصريف النفايات في مناطق تخضع لولايته في هذا الشأن .

### المادة الخامسة

لا بد لتصريف النفايات أو المواد الأخرى المدرجة في الملحق الثاني من هذا البروتوكول ، من استصدار تصريح خاص مسبق لكل حالة على حدة من السلطات الوطنية المختصة .

### المادة السادسة

يتطلب تصريف كافة أنواع النفايات أو المواد الأخرى في منطقة البحر الأبيض المتوسط استصدار تصريح عام مسبق من السلطات الوطنية المختصة .

### المادة السابعة

لا تصدر التصاريح المشار إليها في المادتين ٥ و ٦ فيما تقدم الأبعد اجراءً فحص دقيق لكافة العوامل المبيئة في الملحق الثالث من هذا البروتوكول . وترسل للمنظمة سجلات يمثل هذه التصاريح .

### المادة الثامنة

لا تنطبق أحكام المواد ٤ و ٥ و ٦ في حالات القوة القاهرة ، الناتجة عن سوء الأحوال الجوية أو عن أى سبب آخر ، تتعرض فيه حياة الانسان أو أمن السفن أو الطائرات الى الخطر . ويتمين ، على الفور ، اخطار المنظمة ، أو أى طرف أو أطراف أخرى يحتمل أن يتأثر بمثل هذا التصريف للنفايات ، اما من خلال المنظمة أو بصورة مباشرة ، بالإضافة الى التفاصيل الكاملة للظروف التي تحيط به وماهية النفايات أو المواد الأخرى التي يتم تصريفها وكمياتها .

### المادة الثالثة

لأغراض هذا البروتوكول :

١ - يقصد بـ " السفن والطائرات " المراكب التي تسير فوق الماء أو تحته أو في الأجواء أيضا كان نوعها . ويضم هذا التعبير المراكب التي تسير فوق الوسائد الهوائية والمراكب العائمة سواء كانت ذاتية الحركة أم لا وكذلك الأرصفة والمنشآت البحرية الأخرى ومعداتهما .

٢ - يقصد بـ " النفايات أو المواد الأخرى " جميع المواد مهما كان نوعها وشكلها أو وصفها .

٣ - يقصد بـ " تصريف النفايات " :  
( أ ) أى التخلص متعمد من الفضلات أو المواد الأخرى في البحر من السفن أو الطائرات .  
( ب ) أى التخلص متعمد في البحر من السفن والطائرات .

٤ - لا يشمل " تصريف النفايات " :  
( أ ) التخلص في البحر من الفضلات أو المواد الأخرى الناجمة عن التشغيل العادي للسفن أو الطائرات وكذا معداتهما أو تتخلف عنه بخلاف الفضلات أو المواد الأخرى التي تنقل في السفن أو الطائرات أو اليها التي يجري تشغيلها بفرض التخلص من مثل هذه المواد أو الناجمة عن معالجة مثل هذه الفضلات والمواد الأخرى على مثل هذه السفن والطائرات .  
( ب ) ايداع المواد بهدف آخر غير مجرد التخلص منها ، شريطة ألا يتعارض ذلك وأهداف هذا البروتوكول :

٥ - تعنى " المنظمة " الهيئة المشار إليها في المادة ١٣ من الاتفاقية .

### المادة الرابعة

يحظر تصريف النفايات أو المواد الأخرى المدرجة في الملحق الأول بهذا البروتوكول ، في منطقة البحر الأبيض المتوسط .

## [ARABIC TEXT — TEXTE ARABE]

بروتوكول  
بشأن حماية البحر الأبيض المتوسط  
من التلوث الناشئ عن تصريف النفايات من السفن والطائرات

ان الأطراف المتعاقدة في هذا البروتوكول ،

بصفتها أطرافاً في اتفاقية حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث ،

وان تدرك الخطر الذي يتهدد البيئة البحرية من جراء تصريف النفايات أو المواد الأخرى من السفن والطائرات ،

وان تسرى أن للدول الساحلية الواقعة على البحر الأبيض المتوسط مصلحة مشتركة في وقاية البيئة البحرية من هذا الخطر ،

وان تعبي الاتفاقية التي تم اعتمادها في لندن عام ١٩٧٢ لوقاية البيئة البحرية من التلوث البحري الناجم عن تصريف النفايات والمواد الأخرى ،

قد اتفقت على مايلي :

### المادة الأولى

تتخذ الأطراف المتعاقدة في هذا البروتوكول ، التي يشار إليها فيما يلي بـ "الأطراف" ، كافة التدابير المناسبة للحيلولة دون تلوث منطقة البحر الأبيض المتوسط والتخفيف من حدة تلوثه نتيجة تصريف النفايات من السفن والطائرات .

### المادة الثانية

ان المنطقة التي ينطبق عليها هذا البروتوكول هي منطقة البحر الأبيض المتوسط . كما حددت في المادة " ١ " من اتفاقية البحر الأبيض المتوسط من التلوث ( ويشار إليها فيما يلي بـ " الاتفاقية " ) .

[SPANISH TEXT — TEXTE ESPAGNOL]

## PROTOCOLO SOBRE LA PREVENCIÓN DE LA CONTAMINACIÓN DEL MAR MEDITERRÁNEO CAUSADA POR VERTIDOS DESDE BUQUES Y AERONAVES

Las Partes Contratantes en el presente Protocolo,

Considerando que son Partes en el Convenio para la protección del Mar Mediterráneo contra la contaminación;

Reconociendo el peligro que representa para el medio marino la contaminación causada por operaciones de vertido de desechos u otras materias, efectuadas desde buques y aeronaves;

Considerando que los Estados ribereños del Mar Mediterráneo tienen un interés común en la protección del medio marino contra ese peligro;

Teniendo en cuenta el Convenio sobre la prevención de la contaminación del mar por vertimiento de desechos y otras materias adoptado en Londres en 1972;

Han convenido lo siguiente:

*Artículo 1.* Las Partes Contratantes en el presente Protocolo (denominadas en lo sucesivo “las Partes”) se comprometen a adoptar todas las medidas apropiadas para prevenir y reducir la contaminación en la Zona del Mar Mediterráneo causada por operaciones de vertido efectuadas desde buques y aeronaves.

*Artículo 2.* La zona a la que se aplica el presente Protocolo es la Zona del Mar Mediterráneo delimitada en el artículo 1 del Convenio para la protección del Mar Mediterráneo contra la contaminación (denominado en lo sucesivo “el Convenio”).

*Artículo 3.* A los efectos del presente Protocolo:

1. Por “buques y aeronaves” se entiende los vehículos que se mueven por el agua o por el aire, de cualquier tipo que sean. Esta expresión incluye los vehículos que se desplazan sobre un colchón de aire y los vehículos flotantes, sean o no autopropulsados, así como las plataformas u otras construcciones en el mar y su equipo.

2. Por “desechos u otras materias” se entiende materiales y sustancias de cualquier clase, forma o naturaleza.

3. Por “vertido” se entiende:

a) Toda evacuación deliberada en el mar de desechos u otras materias efectuada desde buques y aeronaves;

b) Todo hundimiento deliberado en el mar de buques y aeronaves.

4. El término “vertido” no incluye:

a) La evacuación en el mar de desechos y otras materias que sean incidentales a las operaciones normales de buques o aeronaves y de sus equipos o que se deriven de ellas, excepto los desechos y otras materias transportados por buques o aeronaves, que operen con el propósito de eliminar dichas materias o que se deriven del tratamiento de dichos desechos u otras materias en dichos buques o aeronaves;

b) La colocación de materias para un fin distinto del de su mera evacuación, siempre que dicha colocación no sea contraria a los objetivos del presente Protocolo.

5. Por “Organización” se entiende el organismo designado en el artículo 13 del Convenio.

*Artículo 4.* Se prohíbe el vertido en la Zona del Mar Mediterráneo de los desechos u otras materias enumerados en el anexo I del presente Protocolo.

*Artículo 5.* Para el vertido en la Zona del Mar Mediterráneo de los desechos u otras materias enumerados en el anexo II del presente Protocolo se requerirá en cada caso un previo permiso especial expedido por las autoridades nacionales competentes.

*Artículo 6.* Para el vertido en la Zona del Mar Mediterráneo de todos los demás desechos u otras materias se requerirá un previo permiso general expedido por las autoridades nacionales competentes.

*Artículo 7.* Los permisos mencionados en los artículos 5 y 6 se concederán tan sólo tras una cuidadosa consideración de todos los factores que figuran en el anexo III del presente Protocolo. Se transmitirá a la Organización información relativa a tales permisos.

*Artículo 8.* Las disposiciones de los artículos 4, 5 y 6 no se aplicarán en caso de fuerza mayor debida al mal tiempo o a cualquier otra causa, cuando resulte amenazada la vida humana o la seguridad de un buque o aeronave. En tal caso, se informará inmediatamente de la realización del vertido a la Organización y, sea a través de la Organización sea directamente, a cualquier Parte que pudiera resultar afectada, con todos los detalles relativos a las circunstancias y a la naturaleza y cantidades de los desechos u otras materias objeto del vertido.

*Artículo 9.* Si en caso de emergencia de carácter excepcional una Parte estima que desechos u otras materias enumerados en el anexo I del presente Protocolo no pueden ser eliminados en tierra sin provocar riesgos o daños inaceptables, especialmente para la seguridad de la vida humana, consultará inmediatamente con la Organización. La Organización, tras consultar con las Partes en el presente Protocolo, recomendará los métodos de almacenamiento o los medios de destrucción o eliminación más adecuados de acuerdo con las circunstancias. La Parte interesada informará a la Organización de las medidas adoptadas en cumplimiento de estas recomendaciones. Las Partes se comprometen a prestarse mutuamente ayuda en tales situaciones.

*Artículo 10.* 1. Cada Parte designará una o varias autoridades competentes para:

- a) Expedir los permisos especiales previstos en el artículo 5;
- b) Expedir los permisos generales previstos en el artículo 6;
- c) Llevar registros de la naturaleza y las cantidades de los desechos u otras materias cuyo vertido se autorice, así como del lugar, fecha y método del vertido.

2. Las autoridades competentes de cada Parte expedirán los permisos previstos en los artículos 5 y 6 respecto a los desechos u otras materias destinados a ser vertidos que:

- a) Se carguen en su territorio;
- b) Se carguen en un buque o aeronave registrado o abanderado en su territorio, cuando la carga tenga lugar en el territorio de un Estado que no sea Parte en el presente Protocolo.

*Artículo 11.* 1. Cada Parte adoptará las medidas necesarias para la aplicación del presente Protocolo a:

- a) Los buques y aeronaves registrados o abanderados en su territorio;
- b) Los buques y aeronaves que carguen en su territorio desechos u otras materias destinados a ser vertidos;
- c) Los buques y aeronaves que se crea se dedican a operaciones de vertido en zonas situadas, a estos efectos, bajo su jurisdicción.

2. El presente Protocolo no se aplicará a los buques y aeronaves que, siendo propiedad de un Estado Parte en el presente Protocolo o estando a su servicio, sólo presten por el momento servicios gubernamentales de carácter no comercial. No obstante, cada Parte se cuidará de adoptar las medidas oportunas para garantizar que, dentro de lo razonable y practicable, tales

buques y aeronaves de propiedad o servicio estatal actúen en consonancia con el presente Protocolo, sin que ello perjudique sus operaciones o su capacidad operativa.

*Artículo 12.* Cada Parte se compromete a cursar instrucciones a sus buques y aeronaves de vigilancia marítima y a los demás servicios competentes para que informen a sus autoridades nacionales de cualquier incidente o situación en la Zona del Mar Mediterráneo que haga sospechar que se han realizado o están a punto de realizarse operaciones de vertido en contra de lo dispuesto en el presente Protocolo. Dicha Parte informará, si lo estima oportuno, a cualquier otra Parte interesada.

*Artículo 13.* Nada de lo dispuesto en el presente Protocolo afectará al derecho de cada Parte a adoptar, de conformidad con el derecho internacional, otras medidas para prevenir la contaminación causada por operaciones de vertido.

*Artículo 14.* 1. Las reuniones ordinarias de las Partes en el presente Protocolo se celebrarán en conjunción con las reuniones ordinarias que de conformidad con el artículo 14 del Convenio celebren las Partes Contratantes en dicho Convenio. Las Partes en el presente Protocolo podrán celebrar asimismo reuniones extraordinarias de conformidad con el artículo 14 del Convenio.

2. Las reuniones de las Partes en el presente Protocolo tendrán como misión, en particular:

- a) Velar por la aplicación del presente Protocolo, así como evaluar la eficacia de las medidas adoptadas y la necesidad que pueda haber de adoptar otras medidas, en particular en forma de anexos;
- b) Estudiar y evaluar los datos relativos a los permisos expedidos de conformidad con los artículos 5, 6 y 7 y los vertidos realizados;
- c) Revisar y enmendar, si fuese necesario, cualquier anexo del presente Protocolo;
- d) Desempeñar las demás funciones que puedan resultar necesarias para la aplicación del presente Protocolo.

3. Para la adopción de enmiendas a los anexos del presente Protocolo, de conformidad con el artículo 17 del Convenio, se requerirá una mayoría de tres cuartos de las Partes.

*Artículo 15.* 1. Las disposiciones del Convenio relativas a cualquiera de sus Protocolos se aplicarán en relación con el presente Protocolo.

2. Los reglamentos interno y financiero, adoptados de conformidad con el artículo 18 del Convenio, se aplicarán en relación con el presente Protocolo, a menos que las Partes en el presente Protocolo acuerden otra cosa.

EN TESTIMONIO DE LO CUAL los infrascritos, debidamente autorizados por sus respectivos Gobiernos, han firmado el presente Protocolo.

HECHO en Barcelona, el dieciséis de febrero de mil novecientos setenta y seis, en un solo ejemplar en los idiomas árabe, español, francés e inglés, haciendo fe por igual cada una de las versiones.

### *Anexo I*

A. A los efectos del artículo 4 del Protocolo, se enumeran las siguientes sustancias o materias:

1. Compuestos orgánicos halogenados y otros compuestos que puedan formar tales sustancias en el medio marino, con excepción de los que no sean tóxicos o que se transformen rápidamente en el mar en sustancias biológicamente inocuas, siempre que no den mal sabor a la carne de los organismos marinos comestibles.

2. Compuestos orgánicos de silicio y otros compuestos que puedan formar tales sustancias en el medio marino, con excepción de los que no sean tóxicos o que se transformen rápidamente en el mar en sustancias biológicamente inocuas, siempre que no den mal sabor a la carne de los organismos marinos comestibles.
3. Mercurio y compuestos de mercurio.
4. Cadmio y compuestos de cadmio.
5. Plásticos persistentes y demás materiales sintéticos persistentes que puedan obstaculizar materialmente la pesca o la navegación, reducir las posibilidades de esparcimiento u obstaculizar otros usos legítimos del mar.
6. Petróleo crudo e hidrocarburos que puedan derivarse del petróleo, así como mezclas que contengan esos productos, cargados con el fin de ser vertidos.
7. Residuos u otras materias de alto, medio y bajo nivel radiactivo, según sean definidos por el Organismo Internacional de Energía Atómica.
8. Compuestos ácidos y básicos que por su composición y cantidad puedan poner gravemente en peligro la calidad de las aguas del mar. Las Partes determinarán, con arreglo al procedimiento previsto en el párrafo 3 del artículo 14 del presente Protocolo, la composición y cantidad que hayan de tomarse en consideración.
9. Materias en cualquier forma (por ejemplo, sólidas, líquidas, semilíquidas, gaseosas o vivientes), producidas para la guerra química y biológica, con excepción de aquellas que se transformen rápidamente en el mar en sustancias inocuas mediante procesos físicos, químicos o biológicos, siempre que:

- i) No den mal sabor a la carne de los organismos marinos comestibles; o
- ii) No pongan en peligro la salud del hombre o de los animales.

B. El presente anexo no se aplicará a desechos u otras materias, tales como lodos de aguas residuales y escombros de dragados, que contengan como vestigios de contaminantes las sustancias ennumeradas en los párrafos 1 a 6 *supra*. El vertido de tales desechos estará sujeto a las disposiciones de los anexos II y III, según proceda.

### *Anexo II*

A los efectos del artículo 5 del Protocolo, se enumeran los siguientes desechos y otras materias cuyo vertido requiere precauciones especiales:

1.
  - i) Arsénico, plomo, cobre, zinc, berilio, cromo, níquel, vanadio, selenio y antimonio y sus compuestos;
  - ii) Cianuros y fluoruros;
  - iii) Pesticidas y sus subproductos no incluidos en el anexo I;
  - iv) Sustancias químicas orgánicas sintéticas, no incluidas en el anexo I, que puedan producir efectos nocivos sobre los organismos marinos o dar mal sabor a la carne de los organismos marinos comestibles.
2.
  - i) Compuestos ácidos y básicos cuya composición y cantidad no se haya determinado aún con arreglo al procedimiento previsto en el párrafo A.8 del anexo I;
  - ii) Compuestos ácidos y básicos a los que no se aplique el anexo I, con excepción de los compuestos que hayan de verterse en cantidades inferiores a los niveles que las Partes determinen con arreglo al procedimiento previsto en el párrafo 3 del artículo 14 del presente Protocolo.
3. Contenedores, chatarra y otros desechos voluminosos que puedan hundirse hasta el fondo del mar y obstaculizar seriamente la pesca o la navegación.
4. Sustancias que, aún sin tener carácter tóxico, puedan resultar nocivas como consecuencia de las cantidades vertidas o que puedan reducir seriamente las posibilidades de esparci-



miento, poner en peligro la vida humana o los organismos marinos u obstaculizar la navegación.

5. Desechos radiactivos u otras materias radiactivas que no se incluyan en el anexo I. En la concesión de permisos para el vertido de tales materias, las Partes deberán tener debidamente en cuenta las recomendaciones del órgano internacional competente en esta esfera, en la actualidad el Organismo Internacional de Energía Atómica.

### *Anexo III*

Entre los factores que deberán tomarse en consideración al establecer criterios que rijan la concesión de permisos para el vertido de materias en el mar, teniendo en cuenta el artículo 7 del Protocolo, deberán figurar los siguientes:

#### *A. Características y composición de la materia*

1. Cantidad total y composición media de la materia vertida (por ejemplo, por año).
2. Forma (por ejemplo, sólida, lodosa, líquida o gaseosa).
3. Propiedades: físicas (por ejemplo, solubilidad y densidad), químicas y bioquímicas (por ejemplo, demanda de oxígeno, nutrientes) y biológicas (por ejemplo, presencia de virus, bacterias, levaduras, parásitos).
4. Toxicidad.
5. Persistencia: física, química y biológica.
6. Acumulación y biotransformación en materiales biológicos o sedimentos.
7. Susceptibilidad a los cambios físicos, químicos y bioquímicos e interacción en el medio acuático con otros materiales orgánicos e inorgánicos disueltos.
8. Probabilidad de que se produzcan contaminaciones u otros cambios que reduzcan la posibilidad de comercialización de los recursos (pescados, moluscos, etc.).

#### *B. Características del lugar de vertido y método de depósito*

1. Situación (por ejemplo, coordenadas de la zona de vertido, profundidad y distancia de la costa), situación respecto a otras zonas (por ejemplo, zonas de esparcimiento, de desove, de criaderos y de pesca y recursos explotables).
2. Tasa de eliminación por período específico (por ejemplo, cantidad por día, por semana, por mes).
3. Métodos de envasado y acondicionamiento, si los hubiere.
4. Dilución inicial lograda por el método de descarga propuesto, en especial la velocidad del buque.
5. Características de la dispersión (por ejemplo, efectos de las corrientes, mareas y viento sobre el desplazamiento horizontal y la mezcla vertical).
6. Características del agua (por ejemplo temperatura, pH, salinidad, estratificación, índices de oxígeno de la contaminación — oxígeno disuelto (OD), demanda química de oxígeno (DQO) y demanda bioquímica de oxígeno (DBO) —, nitrógeno presente en forma orgánica y mineral incluyendo amoníaco, materias en suspensión, otros nutrientes y productividad).
7. Características de los fondos (por ejemplo, topografía; características geoquímicas y geológicas y productividad biológica).
8. Existencia y efectos de otros vertidos que se hayan efectuado en la zona de vertido (por ejemplo, información sobre contenido de metales pesados y contenido de carbono orgánico).
9. Al conceder un permiso para efectuar una operación de vertido, las Partes Contratantes tratarán de determinar si existe una base científica adecuada para evaluar las

consecuencias de tal vertido en la zona de que se trate, en consonancia con las disposiciones anteriores y teniendo en cuenta las variaciones estacionales.

C. *Consideraciones y condiciones generales*

1. Posibles efectos sobre los esparcimientos (por ejemplo, presencia de material flotante o varado, turbidez, malos olores, decoloración y espumas).
2. Posibles efectos sobre la vida marina, piscicultura y conculicultura, especies marinas y pesquerías, y recolección y cultivo de algas marinas.
3. Posibles efectos sobre otras utilidades del mar (por ejemplo, menoscabo de la calidad del agua para usos industriales, corrosión submarina de las estructuras, entorpecimiento de las operaciones de buques por la presencia de materias flotantes, entorpecimiento de la pesca o de la navegación por el depósito de desechos u objetos sólidos en el fondo del mar y protección de zonas de especial importancia para fines científicos o de conservación).
4. Disponibilidad práctica de otros métodos de tratamiento, evacuación o eliminación en tierra, o de tratamiento para reducir la nocividad de las materias antes de su vertido en el mar.

## نيابة عن ألبانيا

For Albania:  
Pour l'Albanie :  
Por Albania:

## نيابة عن الجزائر

For Algeria:  
Pour l'Algérie :  
Por Argelia:

## نيابة عن قبرص

For Cyprus:  
Pour Chypre :  
Por Chipre:

Subject to ratification<sup>1</sup>  
[MICHAEL VASSILIADES]<sup>2</sup>

## نيابة عن مصر

For Egypt:  
Pour l'Égypte :  
Por Egipto:

Subject to approval and ratification<sup>3</sup>  
[HAMED SULTAN]

## نيابة عن فرنسا

For France:  
Pour la France :  
Por Francia:

[ANDRÉ FOSSET]  
Sous réserve d'approbation ou de ratification<sup>4</sup>

<sup>1</sup> Sous réserve de ratification.

<sup>2</sup> Names of signatories appearing between brackets were not legible and have been supplied by the Government of Spain — Les noms des signataires donnés entre crochets étaient illisibles et ont été fournis par le Gouvernement espagnol.

<sup>3</sup> Sous réserve d'approbation et de ratification.

<sup>4</sup> Subject to approval or ratification.

## نيابة عن اليونان

For Greece:  
Pour la Grèce :  
Por Grecia:

[GEORGE GAVAS]<sup>1</sup>

## نيابة عن اسرائيل

For Israel:  
Pour Israël :  
Por Israel:

[ITZHAK J. MINTZ]

## نيابة عن ايطاليا

For Italy:  
Pour l'Italie :  
Por Italia:

[ALBERTO SCIOLLA-LAGRANGE]  
Sous réserve de ratification<sup>2</sup>

## نيابة عن لبنان

For Lebanon:  
Pour le Liban :  
Por el Líbano:

*Ad referendum*  
[JOSEPH NAGGEAR]

## نيابة عن الجمهورية العربية الليبية

For the Libyan Arab Republic:  
Pour la République arabe libyenne :  
Por la República Árabe Libia:

[MAHMOUD F. GARIANI]  
31-1-77

<sup>1</sup> Signature was affixed on 11 February 1977 (information supplied by the Government of Spain) — La signature a été apposée le 11 février 1977 (renseignement fourni par le Gouvernement espagnol).

<sup>2</sup> Subject to ratification.

### نيابة عن مالطة

For Malta:  
Pour Malte :  
Por Malta:

[JOSEPH ATTARD KINGSWELL]

### نيابة عن موناكو

For Monaco:  
Pour Monaco :  
Por Mónaco:

[CESAR SOLAMITO]  
Sous réserve d'approbation ou de ratification<sup>1</sup>

### نيابة عن المغرب

For Morocco:  
Pour le Maroc :  
Por Marruecos:

[MOHAMMED-JALAL ESSAID]

### نيابة عن اسبانيا

For Spain:  
Pour l'Espagne :  
Por España:

*Ad referendum*  
[ALFONSO OSORIO]

### نيابة عن الجمهورية العربية السورية

For the Syrian Arab Republic:  
Pour la République arabe syrienne :  
Por la República Árabe Siria:

<sup>1</sup> Subject to approval or ratification.

## نيابة عن تونس

For Tunisia:

Pour la Tunisie :

Por Túnez:

[NEJIB BOUZIRI]

25 mayo 1976<sup>1</sup>

## نيابة عن تركيا

For Turkey:

Pour la Turquie :

Por Turquía:

[ZEKI KUNERALP]<sup>2</sup>(Sous réserve de la déclaration ci-annexée)<sup>3</sup>

## نيابة عن يوغسلافيا

For Yugoslavia:

Pour la Yougoslavie :

Por Yugoslavia:

[TOME KUZMANOVSKI]

15-9-76

## عن لجنة المجموعات الأوروبية

For the European Economic Community:

Pour la Communauté Economique Européenne :

Por la Comunidad Económica Europea:

[J. H. O. INSINGER]

[MICHEL CARPENTIER]

13-9-76

<sup>1</sup> Should read "26 May 1976" (information supplied by the Government of Spain) — Devrait se lire «26 mai 1976» (renseignement fourni par le Gouvernement espagnol).

<sup>2</sup> See p. 80 of this volume for the text of the declaration made upon signature — Voir p. 80 du présent volume pour le texte de la déclaration faite lors de la signature.

<sup>3</sup> Subject to the annexed declaration.

- ٤ - يستكمل كل تقرير ، حسب الحاجة ، بأية معلومات مناسبة أخرى تطلبها الجهة المتلقية أو تعتمدها الجهة التي تصدر التقرير مناسبة .
- ٥ - يقوم كل شخص من الاشخاص المشار اليهم في الفقرة ١ من المادة ٨ من هذا البروتوكول :  
( أ ) باستكمال التقرير الأولي ، قدر الامكان وكلما كان ذلك ضروريا ، بمعلومات تتعلق بالتطورات الأخرى .  
( ب ) بتلبية طلبات الدول المتضررة من المعلومات الاضافية بقدر الامكان .

واشهادا على ذلك ، قام الموقعون أدناه ، المفوضون بذلك رسميا من حكوماتهم ، بالتوقيع على هذا البروتوكول .

حرر في برشلونة في ١٦ فبراير ١٩٧٦ في نسخة واحدة باللغات الأسبانية والانجليزية والعربية والفرنسية . وتعتبر النصوص الأربعة متساوية في الحجية .

### الملحق " ١ "

مضامين التقرير الذى يتم وضعه

تطبيقا للمادة الثامنة من هذا البروتوكول

- ١ - يتضمن كل من التقارير ، ما أمكن ذلك ، وبصورة عامة :
  - ( أ ) تحديد مصدر التلوث ( هوية السفينة حيثما كان ذلك مناسباً ) .
  - ( ب ) الموقع الجغرافي للحادث أو المشاهدة وموعده وتاريخه .
  - ( ج ) حالة الريح والبحر السائدة في المنطقة .
  - ( د ) التفاصيل المتعلقة بحالة السفينة التي ينجم التلوث عنها .
- ٢ - يشمل كل تقرير بصورة خاصة ، وحيثما أمكن ذلك :
  - ( أ ) اشارة أووصفا واضحا للمواد الضارة ، بما في ذلك الأسماء الفنية الصحيحة لمثل هذه المواد . ( يجب عدم استعمال الأسماء التجارية بدلا من الأسماء العلمية الصحيحة ) .
  - ( ب ) بياننا أو تقديرا للكميات وللتركيزات وللأحوال المحتملة للمواد الضارة المصرفة أو التي يحتمل تصريفها في البحر .
  - ( ج ) وصف العبوة والعلامات المميزة ان وجدت .
  - ( د ) اسم المرسل والمرسل اليه أو الصانع .
- ٣ - يبين كل تقرير بوضوح ، كلما كان ذلك ممكنا ، ان كانت المواد الضارة المصرفة أو التي يحتمل تصريفها هي من الزيت أو من المواد السائلة أو الصلبة أو الغازية الضارة ، وهلى تنقل تلك المواد سائبة أو معبأة أو ضمن عبوات شحن أو صهاريج متنقلة أو عربات صهاريج نقل برى أو سكة حديد .



٢ - إذا لم تصل الأطراف المشتركة في عملية ما لمكافحة التلوث الى اتفاق حول تنظيم العملية ، يجوز للمركز الاقليمي أن يقوم ، بموافقتها ، بتنسيق نشاط المرافق المستخدمة من جانب هذه الأطراف .

### المادة الحادية العشرة

تطبق الأحكام المعنية المنصوص عليها في المواد ٦ و ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ من هذا البروتوكول فيما يتعلق بالمركز الاقليمي ، كلما كان ذلك مناسباً ، على المراكز الإقليمية الفرعية في حالة قيامها ، مع الأخذ بعين الاعتبار غاياتها ووظائفها وعلاقتها بالمركز الاقليمي المذكور .

### المادة الثانية عشرة

١ - تعقد الاجتماعات العادية للأطراف في هذا البروتوكول وقت انعقاد الاجتماعات العادية للأطراف المتعاقدة في الاتفاقية التي تدعى للانعقاد وفقاً للمادة "١٤" من الاتفاقية . ويجوز كذلك للأطراف في هذا البروتوكول عقد اجتماعات غير عادية وفقاً للمادة "١٤" من الاتفاقية .

٢ - تباشر اجتماعات الأطراف في هذا البروتوكول بوجه خاص المهام التالية :

( أ ) السهر على تنفيذ هذا البروتوكول ودراسة فعالية التدابير المعمّدة والحاجة الى اتخاذ أية تدابير أخرى ، وبصورة خاصة ، في شكل ملاحق .

( ب ) مراجعة وتعديل أية ملاحق بهذا البروتوكول حسب مقتضيات الحال .

( ج ) مباشرة أية مهام أخرى ، حسب مقتضيات الحال ، من أجل تنفيذ هذا البروتوكول .

### المادة الثالثة عشرة

١ - تنطبق أحكام الاتفاقية المتعلقة بأى من البروتوكولات على البروتوكول الحالي .

٢ - تنطبق اللوائح الداخلية واللوائح المالية التي تعتمد وفقاً للمادة "١٨" من الاتفاقية على هذا البروتوكول ، ما لم تتفق الاطراف في هذا البروتوكول على خلاف ذلك .

### المادة التاسعة

١ - في حالة تعرض أى طرف من الأطراف ، لحالة من الحالات السوار  
تحديدها في المادة الأولى من هذا البروتوكول ، على هذا الطرف أن :

( أ ) يجرى التقديرات اللازمة لطبيعة ومدى الاصابة أو الحالة الطارئة ،  
أو حسب مقتضى الحال ، يحدد نوع الزيت أو المواد الضارة الأخرى  
وكمياتها التقريبية ، وكذلك اتجاه انجراف المادة المنسكبة وسرعتها .

( ب ) يتخذ كافة التدابير المصية للحيلولة دون التلوث أو للحد من آثاره .

( ج ) يقوم فوراً بإبلاغ الأطراف الأخرى ، سواء مباشرة أو من خلال المركز  
الإقليمي بتقديراته وبالإجراءات التي قام باتخاذها أو يعتزم اتخاذها  
لمكافحة التلوث .

( د ) يواصل مراقبة الوضع ، لأطول مدة ممكنة ، ويرفع تقارير عنها ونقلاً  
للمادة ٨ .

٢ - عند اتخاذ إجراء ما لمكافحة التلوث الصادر عن سفينة ، يجب اتخاذ كافة  
التدابير لحماية الأشخاص الموجودين على ظهر السفينة ولحماية السفينة ذاتها  
ما أمكن ذلك . وعلى أى من الأطراف الذى يتخذ مثل هذا الإجراء إخطار  
المنظمة البحرية الاستشارية للحكومات .

### المادة العاشرة

١ - يجوز لأى طرف من الأطراف يحتاج الى معونة لمكافحة التلوث الناجم عن  
الزيت أو المواد الضارة الأخرى التي تلوث أو تعرض سواحله للتلوث ، أن  
يطلب المعونة من الأطراف الأخرى ، سواء مباشرة أم من خلال المركز الإقليمي  
المشار إليه في المادة السادسة ، ابتداءً بالأطراف التي يحتمل أن تتضرر بالتلوث .  
ويجوز أن تشمل المعونة ، بصورة خاصة ، مشورة الخبراء وأمداد الطرف المعنى  
بالمنتجات والمعدات والتسهيلات البحرية أو وضعها تحت تصرفه . وعلى الأطراف  
التي يطلب إليها تقديم المعونة أن تهذل قصارى جهدها لتقديم هذه المعونة .

ويجب أن تتوفر للمركز الاقليمي الوسائل الضرورية للاتصال ليتسنى له المشاركة في ذلك الجهد المنسق ، وبصورة خاصة ، مباشرة المهام المسندة اليه في الفقرة "٢" من المادة العاشرة .

### المادة الثامنة

١ - يتعهد كل طرف من الأطراف بأصدار تعليمات الى ربابنة السفن التي ترفع أعلامها ، والى قادة الطائرات المسجلة في أراضيها ، تطالبهم بأخطار أحد الأطراف أو المركز الاقليمي ، بأسرع الطرق وأكثرها كفاية في الظروف السائدة ، ووفقا للملحق "١" لهذا البروتوكول ، بشأن :

( أ ) جميع الحوادث التي تتسبب أو التي يحتمل أن تتسبب في تلوث مياه البحر بالزيت أو مواد ضارة أخرى .

( ب ) تواجد ، وخصائص ، ومدى انسكاب الزيت أو غيره ممن المواد الضارة التي تشاهد في البحر والتي يحتمل أن تشكل تهديدا خطيرا ووشيكاً للبيئة البحرية أو للساحل أو للمصالح المرتبطة لطرف أو أكثر من الأطراف .

٢ - يتم ابلاغ المعلومات التي تجمع ، ووفقا للفقرة "١" ، الى الأطراف الأخرى التي يحتمل أن تتأثر بالتلوث :

( أ ) من قبل الطرف الذي يتلقى المعلومات ، وذلك اما مباشرة ، أو الأفضل ، من خلال المركز الاقليمي ، أو

( ب ) من قبل المركز الاقليمي .

وفي حالة الاتصال المباشر بين الأطراف ، يتعين اخطار المركز الاقليمي بالاجراءات التي تتخذها هذه الأطراف .

٣ - لا تنقيد الاطراف ، نتيجة لتطبيق أحكام الفقرة ٢ ، بالالتزام المنصوص عليه في الفقرة ٢ من المادة ٩ من الاتفاقية .

### المادة الخامسة

في حالة اطلاق أو فقدان مواد ضارة من مراكب ، معبأة فسي طرود أو عبوات شحن أو صهاريج متنقلة أو عربات نقل برى أو سكة حديد ، تقوم الأطراف ، كلما كان ذلك عمليا . بالتعاون فيما بينها لانقاذ تلك المواد واستعادتها ، للحد من أخطار تلوث البيئة البحرية .

### المادة السادسة

١ - يتمهد كل طرف من الاطراف ، بتزويد الأطراف بمعلومات عن :

( أ ) المنظمة الوطنية المختصة أو السلطات المسؤولة عن مكافحة تلوث البحر بالزيت والمواد الضارة الأخرى .

( ب ) السلطات الوطنية المختصة ، المسؤولة عن تلقي التقارير الخاصة بتلوث البحر بالزيت والمواد الضارة الأخرى ، ومعالجة المسائل المتعلقة باجراءات المعونة المتبادلة بين الأطراف .

( ج ) الأساليب الجديدة التي تؤدي الى تفاوى تلوث البحر بالزيت والسواحل الضارة الأخرى ، والتدابير الجديدة ، لمكافحة التلوث واحداث برامج البحوث المتصلة بذلك .

٢ - على الأطراف التي اتفقت على تبادل المعلومات فيما بينها بطريقة مباشرة أن تقوم ، مع ذلك ، بإبلاغ مثل هذه المعلومات الى المركز الاقليمي . وعلى هذا المركز الأخير أن يحيط الأطراف الأخرى بهذه المعلومات وكذلك الدول الساحلية غير الأطراف في هذا البروتوكول على أساس المعاملة بالمثل .

### المادة السابعة

تتعهد الأطراف بتنسيق استخدام وسائل الاتصال الموجودة تحت تصرفها ليتسنى لها تأمين استلام ونقل ونشر جميع التقارير والمعلومات العاجلة المتعلقة بالحوادث والحالات المشار اليها في المادة الأولى ، وذلك بما يلزم من السرعة والمسؤول .

البحر أو تعرضه للتلوث ، ضمن المنطقة المحددة في المادة " ١ " من اتفاقية حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث،( المشار إليها فيما يلي بـ "الاتفاقية " ) .

### المادة الثانية

يقصد بعبارة " المصالح المرتبطة " بالنسبة لأغراض هذا البروتوكول ، تأثير مصالح أية دولة ساحلية مباشرة أو تعرضها للخطر ، وتتعلق ، ضمن أمور أخرى ب :

( أ ) الأعمال الجارية في المياه الساحلية والموانئ أو مصبات الأنهار ، بما في ذلك عمليات الصيد .

( ب ) الجاذبية التاريخية والسياحية للمنطقة ، قيد النظر ، بما في ذلك الرياضة المائية والترفيه .

( ج ) الحالة الصحية لسكان المناطق الساحلية .

( د ) المحافظة على الموارد الحيّة .

### المادة الثالثة

تسمى الأطراف ، سواء منفردة أم من خلال التعاون الشائئ أو متعدد الأطراف ، الى اعداد وتطوير خططها المتعلقة بالطوارئ ، وبأساليب مكافحة تلوث البحر الناجم عن النفط أو بغيره من المواد الضارة . وتتضمن هذه الأساليب بصورة خاصة المعدات والسفن والطائرات والقوى العاملة المدربة لمباشرة العمليات في الحالات الطارئة .

### المادة الرابعة

تقوم الأطراف ، سواء منفردة أم من خلال التعاون الشائئ أو متعدد الأطراف ، بتطوير وتطبيق أوجه نشاط. للرد الدائب ، تشمل منطقة البحر الأبيعر المتوسط ، وذلك بغية التوصل الى معلومات دقيقة ، ما أمكن ذلك ، عن الحالات المنصوص عليها في المادة الأولى من هذا البروتوكول .

## [ARABIC TEXT — TEXTE ARABE]

## بروتوكول

بشأن التعاون في مكافحة تلوث  
البحر الأبيض المتوسط  
بالزيت والمواد الضارة الأخرى  
فني  
الحالات الطارئة

ان الأطراف المتعاقدة في هذا البروتوكول ،

بصفتها أطرافاً في اتفاقية حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث ،

وان تدرك بأن التلوث الخطير لمياه البحر في منطقة البحر الأبيض المتوسط  
الناجم عن الزيت والمواد الضارة الأخرى ، ينطوي على خطر بالنسبة للدول  
الساحلية والنظام الأيكولوجي البحري ،

وان تسرى أن مكافحة هذا التلوث يتطلب تعاون جميع الدول الساحلية في  
البحر الأبيض المتوسط ،

وان تستذكر الاتفاقية الدولية للوقاية من التلوث الناجم عن السفن لعام  
١٩٧٣ ، والاتفاقية الدولية للتدخل في أعالي البحار في حالة وقوع حوادث تلوث  
ناجمة عن النفط لعام ١٩٦٩ ، والبروتوكول الخاص بالتدخل في أعالي البحار  
في حالة وقوع تلوث بحري ناجم عن مواد أخرى غير النفط لعام ١٩٧٣ ،

وان تأخذ أيضاً في الاعتبار الاتفاقية الدولية للمسئولية المدنية المترتبة على أضرار  
التلوث الناجم عن الزيت لعام ١٩٦٩ ،

قد اتفقت على مايلي :

المادة الأولى

تتعاون الأطراف المتعاقدة في هذا البروتوكول ( المشار إليها فيما  
يلي بـ "الأطراف" ) في اتخاذ الاجراءات اللازمة ، في حالات الخطر الشديد  
والوشيك ، التي تحيق بالبيئة البحرية ، وساحل طرف واحد أو أكثر من  
الأطراف ، أو بمصالحها المرتبطة ، بسبب تواجد كميات كبيرة من الزيت أو المواد  
الضارة الأخرى الناجمة عن أسباب عرضية أو عن تراكم افرازات ضئيلة أخذت تلبسوت

[SPANISH TEXT — TEXTE ESPAGNOL]

PROTOCOLO SOBRE COOPERACIÓN PARA COMBATIR EN SITUACIONES DE EMERGENCIA LA CONTAMINACIÓN DEL MAR MEDITERRÁNEO CAUSADA POR HIDROCARBUROS Y OTRAS SUSTANCIAS PERJUDICIALES

Las Partes Contratantes en el presente Protocolo,

Considerando que son Partes en el Convenio para la protección del Mar Mediterráneo contra la contaminación,

Considerando que una grave contaminación de las aguas de la Zona del Mar Mediterráneo por hidrocarburos y otras sustancias perjudiciales encierra un peligro para los Estados ribereños y para los ecosistemas marinos;

Considerando que para combatir tal contaminación es necesario contar con la cooperación de todos los Estados ribereños del Mar Mediterráneo;

Teniendo en cuenta el Convenio internacional de 1973 para la prevención de la contaminación originada por los buques, el Convenio internacional de 1969 relativo a la intervención en alta mar en los casos de accidente de contaminación de las aguas del mar por hidrocarburos y el Protocolo de 1973 relativo a la intervención en alta mar en casos de contaminación del mar por sustancias distintas de los hidrocarburos;

Teniendo igualmente en cuenta el Convenio internacional de 1969 sobre responsabilidad civil por daños causados por la contaminación de las aguas del mar por hidrocarburos;

Han convenido lo siguiente:

*Artículo 1.* Las Partes Contratantes en el presente Protocolo (denominadas en lo sucesivo “las Partes”) cooperarán entre sí para tomar las disposiciones necesarias en caso de peligro grave o inminente para el medio marino, el litoral o los intereses conexos de una o varias Partes ocasionado por la presencia de grandes cantidades de hidrocarburos o de otras sustancias perjudiciales, accidental o debida a la acumulación de pequeñas descargas, que contaminen o puedan contaminar las aguas de la Zona definida en el artículo 1 del Convenio para la protección del Mar Mediterráneo contra la contaminación (denominado en lo sucesivo “el Convenio”).

*Artículo 2.* A los efectos del presente Protocolo, por “intereses conexos” se entiende los intereses de un Estado ribereño directamente afectado o amenazado que guarden relación, en particular, con:

- a) Las actividades en aguas costeras, puertos o estuarios, incluidas las actividades pesqueras;
- b) Los atractivos de carácter histórico y turístico, incluidos los deportes acuáticos y otras actividades recreativas de la región de que se trata;
- c) La salud de los habitantes del litoral;
- d) La conservación de la fauna y la flora marinas.

*Artículo 3.* Las Partes se esforzarán por mantener y fomentar, ya actuando por separado, ya en cooperación bilateral o multilateral, los planes de urgencia y los medios que destinen a combatir la contaminación del mar por hidrocarburos y otras sustancias perjudiciales. Figurarán entre estos medios, de modo especial el equipo, los buques, las aeronaves y el personal necesarios para operar en situaciones de emergencia.

*Artículo 4.* Las Partes instituirán y ejercerán, ya actuando por separado, ya en cooperación bilateral o multilateral, una vigilancia activa de la Zona del Mar Mediterráneo, con objeto de disponer de la información más precisa que quepa obtener sobre las situaciones a que hace referencia el artículo 1 del presente Protocolo.

*Artículo 5.* En caso de echazón o caída al mar de sustancias perjudiciales en paquetes, contenedores, tanques portátiles y camiones o vagones cisterna, las Partes se comprometen a cooperar, en la medida de lo posible, en las tareas de salvamento y recuperación de dichas sustancias, con miras a reducir el riesgo de contaminación del medio marino.

*Artículo 6.* 1. Cada Parte se compromete a difundir a las demás Partes información acerca de:

- a) La organización nacional competente o las autoridades nacionales competentes en la lucha contra la contaminación del mar causada por hidrocarburos y otras sustancias perjudiciales;
- b) Las autoridades nacionales competentes encargadas de recibir informes sobre la contaminación del mar causada por hidrocarburos y otras sustancias perjudiciales y de atender a cuestiones relacionadas con medidas de asistencia entre las Partes;
- c) Los nuevos métodos para evitar la contaminación del mar por hidrocarburos y otras sustancias perjudiciales, las nuevas medidas para combatir esa contaminación y el establecimiento de programas de investigación relacionados con estas actividades.

2. Las Partes que, en su caso, hayan acordado intercambiar directamente información deberán facilitarla también al centro regional. Este transmitirá dicha información a las demás Partes y, sobre una base de reciprocidad, a los Estados ribereños de la Zona del Mar Mediterráneo que no sean Partes en el presente Protocolo.

*Artículo 7.* Las Partes se comprometen a coordinar la utilización de los medios de comunicación de que dispongan, a fin de garantizar, con la rapidez y fiabilidad necesarias, la recepción, la transmisión y la difusión de todos los informes y datos urgentes relativos a los acontecimientos y situaciones a que se hace referencia en el artículo 1. El centro regional deberá contar con los medios de comunicación que le permitan participar en la realización de este esfuerzo coordinado y, de modo especial, desempeñar las funciones que le hayan sido asignadas en virtud del párrafo 2 del artículo 10.

*Article 8.* 1. Cada Parte cursará instrucciones a los capitanes de los buques que enarbolan su pabellón y a los pilotos de las aeronaves matriculadas en su territorio para que informen a una Parte o al centro regional, por la vía más rápida y más adecuada que permitan las circunstancias y de conformidad con el anexo I del presente Protocolo, acerca de:

- a) Todo accidente que cause o pueda causar contaminación de las aguas del mar por hidrocarburos u otras sustancias perjudiciales;
- b) La presencia, las características y la extensión de manchas de hidrocarburos u otras sustancias perjudiciales observadas en el mar y que puedan constituir una amenaza grave e inminente para el medio marino, el litoral o intereses conexos de una o varias partes.

2. La información reunida conforme a lo dispuesto en el párrafo 1 será transmitida a las demás Partes que puedan ser afectadas por la contaminación:

- a) Ya por la Parte que haya recibido esa información, directamente o, de preferencia, por intermedio del Centro;
- b) Ya por el centro regional.

En caso de comunicación directa entre Partes el centro regional será informado de las medidas que hayan adoptado esas Partes.

3. Como consecuencia de la aplicación de las disposiciones del párrafo 2, las Partes estarán exentas de la obligación establecida en el párrafo 2 del artículo 9 del Convenio.

*Article 9.* 1. Toda Parte que se enfrente con una situación de la índole definida en el artículo 1 del presente Protocolo deberá:



- a) Evaluar como proceda la naturaleza y la extensión del siniestro o de la situación de emergencia o, en su caso, el tipo y la cantidad aproximada de hidrocarburos o de otras sustancias perjudiciales, así como la dirección y la velocidad de deriva de las manchas;
- b) Tomar todas las medidas posibles para evitar o reducir los efectos de la contaminación;
- c) Informar inmediatamente a las demás Partes, ya directamente, ya por intermedio del centro regional, acerca de las evaluaciones que haya llevado a cabo y de cualquier medida que haya tomado o que se proponga tomar para combatir la contaminación;
- d) Proseguir durante el mayor tiempo posible su labor de vigilancia y el envío de la información correspondiente, de conformidad con lo estipulado en el artículo 8.

2. Cuando se actúe para combatir la contaminación que tenga su origen en un buque, se tomarán todas las medidas posibles para salvaguardar a las personas que se hallen a bordo y, de ser ello factible, al propio buque. Toda Parte que actúe en tal sentido informará a la Organización Consultiva Marítima Intergubernamental.

*Artículo 10.* 1. Cualquier Parte que necesite asistencia para combatir en sus costas la contaminación o el riesgo de contaminación causados por hidrocarburos u otras sustancias perjudiciales podrá solicitar esa asistencia a las demás Partes, ya directamente, ya por intermedio del centro regional a que se refiere el artículo 6, comenzando por las Partes que puedan resultar afectadas por la contaminación. Esta asistencia podrá comprender de modo especial asesoramiento técnico y el suministro o el ofrecimiento de productos, equipo y medios náuticos. Las Partes cuya asistencia haya sido requerida se esforzarán al máximo por prestarla.

2. Si las Partes que intervienen en una operación encaminada a combatir la contaminación no logran ponerse de acuerdo en cuanto a la organización de la misma, el centro regional podrá, con el consentimiento de las Partes, coordinar las actividades desarrolladas con los medios acordados por dichas Partes.

*Artículo 11.* La aplicación de las disposiciones pertinentes de los artículos 6, 7, 8, 9 y 10 del presente Protocolo concernientes al centro regional se hará extensiva, según convenga, a los centros subregionales en el caso de su eventual creación, habida cuenta de sus objetivos y funciones y de su relación con dicho centro regional.

*Artículo 12.* 1. Las reuniones ordinarias de las Partes en el presente Protocolo se celebrarán en conjunción con las reuniones ordinarias que de conformidad con el artículo 14 del Convenio celebren las Partes Contratantes en dicho Convenio. Las Partes en el presente Protocolo podrán celebrar asimismo reuniones extraordinarias de conformidad con el artículo 14 del Convenio.

2. Las reuniones de las Partes en el presente Protocolo tendrán como misión, en particular:

- a) Velar por la aplicación del presente Protocolo, así como evaluar la eficacia de las medidas adoptadas y la necesidad que pueda haber de adoptar otras medidas, en particular en forma de anexos;
- b) Revisar y enmendar, si fuese necesario, cualquier anexo del presente Protocolo;
- c) Desempeñar las demás funciones que puedan resultar necesarias para la aplicación del presente Protocolo.

*Artículo 13.* 1. Las disposiciones del Convenio relativas a cualquiera de sus Protocolos se aplicará en relación con el presente Protocolo.

2. Los reglamentos interno y financiero, adoptados de conformidad con el artículo 18 del Convenio, se aplicarán en relación con el presente Protocolo, a menos que las Partes en el presente Protocolo acuerden otra cosa.

EN TESTIMONIO DE LO CUAL los infrascritos, debidamente autorizados por sus respectivos Gobiernos, han firmado el presente Protocolo.

HECHO en Barcelona, el dieciséis de febrero de mil novecientos setenta y seis, en un solo ejemplar en los idiomas árabe, español, francés e inglés, haciendo fe por igual cada una de las versiones.

### *Anexo I*

#### CONTENIDO DEL INFORME QUE HA DE REDACTARSE EN APLICACIÓN DEL ARTÍCULO 8 DEL PROTOCOLO

1. De ser posible, en cada informe se hará constar, en general:

- a) La identificación de la fuente de contaminación (identidad del buque, cuando proceda);
- b) La posición geográfica, la hora y la fecha del suceso o de la observación;
- c) Las condiciones reinantes en cuanto a viento y mar en la Zona;
- d) Si la contaminación tiene su origen en un buque, pormenores pertinentes respecto del estado del buque.

2. De ser posible, en cada informe se hará constar, en particular:

- a) Una indicación o descripción clara de las sustancias perjudiciales de que se trata, con inclusión de sus nombres técnicos correctos (no se deben utilizar designaciones comerciales en lugar de esos nombres técnicos);
- b) Una indicación exacta o estimada, de las cantidades, concentraciones y estado probable de las sustancias perjudiciales que se hayan descargado o que posiblemente vayan a descargarse en el mar;
- c) Si procede una descripción de los embalajes y marcas de identificación; y
- d) El nombre del consignador, del consignatario o del fabricante.

3. En la medida de lo posible, cada informe indicará claramente si la sustancia perjudicial ya descargada o que posiblemente vaya a descargarse está constituida por hidrocarburos, una sustancia líquida nociva, una sustancia sólida nociva o una sustancia gaseosa nociva y si el transporte de dicha sustancia se estaba efectuando o se está efectuando a granel o en paquete, contenedores, tanques portátiles, camiones cisterna o vagones cisterna.

4. Cada informe se completará, según convenga, con cualesquier otros datos pertinentes que solicite el destinatario o que la persona que transmita el informe estime apropiados.

5. Toda persona a que se refiere el párrafo 1 del artículo 8 del presente Protocolo deberá:

- a) Completar en la medida de lo posible el informe inicial, según convenga, con datos relativos a la evolución de la situación; y
- b) Satisfacer en todo lo posible las peticiones de información adicional que puedan hacer los Estados afectados.

## نيابة عن ألبانيا

For Albania:  
Pour l'Albanie :  
Por Albania:

## نيابة عن الجزائر

For Algeria:  
Pour l'Algérie :  
Por Argelia:

## نيابة عن قبرص

For Cyprus:  
Pour Chypre :  
Por Chipre:

Subject to ratification<sup>1</sup>  
[MICHAEL VASSILIADES]<sup>2</sup>

## نيابة عن مصر

For Egypt:  
Pour l'Égypte :  
Por Egipto:

Subject to approval and ratification<sup>3</sup>  
[HAMED SULTAN]

## نيابة عن فرنسا

For France:  
Pour la France :  
Por Francia:

[ANDRÉ FOSSET]  
Sous réserve d'approbation ou de ratification<sup>4</sup>

<sup>1</sup> Sous réserve de ratification.

<sup>2</sup> Names of signatories appearing between brackets were not legible and have been supplied by the Government of Spain — Les noms des signataires donnés entre crochets étaient illisibles et ont été fournis par le Gouvernement espagnol.

<sup>3</sup> Sous réserve d'approbation et de ratification.

<sup>4</sup> Subject to approval or ratification.

## نيابة عن اليونان

For Greece:  
Pour la Grèce :  
Por Grecia:

Subject to ratification<sup>1</sup>  
[DIMITRI PAPAIOANNOU]

## نيابة عن اسرائيل

For Israel:  
Pour Israël :  
Por Israel:

[ITZHAK J. MINTZ]

## نيابة عن ايطاليا

For Italy:  
Pour l'Italie :  
Por Italia:

[ALBERTO SCIOLLA-LAGRANGE]  
Sous réserve de ratification<sup>2</sup>

## نيابة عن لبنان

For Lebanon:  
Pour le Liban :  
Por el Líbano:

*Ad referendum*  
[JOSEPH NAGGEAR]

## نيابة عن الجمهورية العربية الليبية

For the Libyan Arab Republic:  
Pour la République arabe libyenne :  
Por la República Árabe Libia:

[MAHMOUD F. GARIANI]  
31-1-77

<sup>1</sup> Sous réserve de ratification.

<sup>2</sup> Subject to ratification.

## نيابة عن مالطة

For Malta:  
Pour Malte :  
Por Malta:

[JOSEPH ATTARD KINGSWELL]

## نيابة عن موناكو

For Monaco:  
Pour Monaco :  
Por Mónaco:

[CÉSAR SOLAMITO]  
Sous réserve d'approbation ou de ratification<sup>1</sup>

## نيابة عن المغرب

For Morocco:  
Pour le Maroc :  
Por Marruecos:

[MOHAMMED-JALAL ESSAID]

## نيابة عن اسبانيا

For Spain:  
Pour l'Espagne :  
Por España:

*Ad referendum*  
[ALFONSO OSORIO]

## نيابة عن الجمهورية العربية السورية

For the Syrian Arab Republic:  
Pour la République arabe syrienne :  
Por la República Árabe Siria:

<sup>1</sup> Subject to approval or ratification.

## نيابة عن تونس

For Tunisia:  
Pour la Tunisie :  
Por Túnez:

[NEJIB BOUZIRI]  
25 mayo 1976<sup>1</sup>

## نيابة عن تركيا

For Turkey:  
Pour la Turquie :  
Por Turquía:

[ZEKI KUNERALP]<sup>2</sup>  
(Sous réserve de la déclaration ci-annexée)<sup>3</sup>

## نيابة عن يوغسلافيا

For Yugoslavia:  
Pour la Yougoslavie :  
Por Yugoslavia:

[TOME KUZMANOVSKI]  
15-9-76

## عن لجنة المجموعات الأوروبية

For the European Economic Community:  
Pour la Communauté Economique Européenne :  
Por la Comunidad Económica Europea :

[J. H. O. INSINGER]  
[MICHEL CARPENTIER]  
13-9-76

<sup>1</sup> Should read "26 May 1976" (information supplied by the Government of Spain) — Devrait se lire «26 mai 1976» (renseignement fourni par le Gouvernement espagnol).

<sup>2</sup> See p. 80 of this volume for the text of the declaration made upon signature — Voir p. 80 du présent volume pour le texte de la déclaration faite lors de la signature.

<sup>3</sup> Subject to the annexed declaration.